وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص: إدارة بنكية

بعنوان:

أثر البنوك الأجنبية على عصرنة النظام المصرفي الجزائري

دراسة حالة بنكSociété Générale وبنك البركة –ولاية سيدي بلعباس–

من إعداد الطالبين:
- زاوي الشيخ
- عبد النور ثورية

تحت إشراف الأستاذ:
- الدكتور: بن حميدة محمد

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: .....
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ .....دياب زقاي...../ رئيسا
الدكتور/ .....بن حميدة محمد...../ مشرفا
الدكتور/ .....رماس محمد أمين...../ مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه سبحانه وتعا ل أولا وآخرا بجميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إل ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه، وانطلاقا من قوله

صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إل الأستاذ المشرف" بن حميدة محمد" الذي ساعدنا ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة طيلة فترة إنجاز هذا

العمل، فله منا فائق التقدير والاحترام، كما نتوجه في هذا المقام بالشك ر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي ولم يبخلوا في تقد ي يد العون لنا.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا وساهم في هذا العمل سواء من قريب او من بعيد حتى ولو بكلمة طيبة أو إبتسامة عطرة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

هادي الأمة، منير الظلمة و الذي يشفع لنا يوم القيامة، سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم، والذي نسال الله ان يجمعنا به في يوم الاخرة.

إلى الذين قال فيهما الله عز وجل" : **واخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيار** ،" والداي حفظهما الله، اللذان طالما سهار على تربيتي وتمنيا أن يريا ثمرة جهدهما.

أمي الغالية التي شاركتني أفراحي وأحزاني.

أبي العزيز الذي طالما سعى لتذليل العقبات في طريقنا.

إلى **زوجتي** ورفيقة دربي التي طالما وقفت معي و ساندتني في هذه الحياة

إلى **أنوار البيت** إلى إخوتي رمز مفخرتي) معمر، عبد القادر، سعيد، عبد الغني(

إلى **الحبيبتين** على قلبي أختاي) أمينة، وفاء(

إلى **عائلتي الثانية** أمي يمينة و أختي آيات و أخواي) زكريا، أسامة.(

إلى زوج أختي محمد و زوجات إخوتي.

إلى روح **الفقيد أبي الثاني رحمات الله عليه أبو زوجتي،**

إلى كتاكيتي الصغار ولداي) **إياد، ياسر** (حفظهما الله و أعانهما على طاعته

الى كل من علمني كلمة دين و حق و علم، و أساتذتي الأفاضل في كل الأطوار

إلى كل **عائلة عبد النور،**

إلى كل من يتصفح هذه المذكرة و يأمل أن تنفعه بشيء.

الشيخ

الإهدا ء

أحمد الله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:

من تألمت قبل ألمنا وفرحت قبل فرحنا، إلى من أيقظت ليلها لراحتنا وسهرت على سعادتنا و كانت بمثابة المشعل الذي يترقب خطواتنا وحلمت دوما أن نكون في أعلى المراتب؛ إليك ننحني إرضاء ونقول لك شكار لك "**أيتها الأم**"

أنت أعز وأحب إنسان في الوج ود الذي منحتنا كل الحب والحنان، إلى الذي كان نعم الأب وفي

نفس الوقت، إلى الذي تمنى أن يراني في مثل هذا اليوم

إليك أنحني إ رضاء وأقول شكار لك "**أيها الأب**"

إلى من هم أغلى من عمري وروحي، إلى من يقاسموننني جد ارن بيتي،

أختي نادية، وإخوتي أسامة، يونس

وياسر، وإلى جميع الأهل والأقارب

والأصدقاء، إلى زميلي زاوي الشيخ،

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا ال عمل من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة أو ابتسامة صادقة، إلى كل من يعرفني وخانني قلمي لذكره.

ثورية

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

الملخص

مقدمة---------- أ

الفصل الأول: البنوك والنظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

مقدمة الفصل: ---------- 1

المبحث الأول: مفاهيم عامة عن البنوك ---------- 2

المطلب الأول: ماهية البنوك---------- 2

الفرع الأول: نشأة البنوك---------- 2

الفرع الثاني : تعريف البنوك ---------- 2

الفرع الثالث : خصائص البنوك---------- 3

المطلب الثاني : السياسات والأهداف البنكية ومصادر تمويلها---------- 4

الفرع الأول: السياسات البنكية ---------- 4

الفرع الثاني : أهداف البنوك---------- 8

الفرع الثالث: موارد البنك ---------- 8

المطلب الثالث : دور ووظائف البنوك ---------- 10

الفرع الأول: دور البنوك ---------- 10

الفرع الثاني: وظائف البنوك---------- 12

المبحث الثاني : عصرنة النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض ---------- 15

المطلب الأول: المهام الجديدة للبنك المركزي وعلاقته بالنظام المصرفي ---------- 15

الفرع الأول :اسباب ظهور قانون النقد والقرض ---------- 19

الفرع الثاني : مضمون قانون النقد والقرض ---------- 19

الفرع الثالث: أهداف قانون النقد والقرض 10/90 ---------- 20

المطلب الثالث :تعديلات قانون النقد والقرض ---------- 22

الفرع الأول : قانون النقد والقرض 2001 -2004 ---------- 22

الفرع الثاني : تعديل قانون النقد والقرض 2017/2009 ---------- 24

المطلب الرابع : عصرنة النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض -------- 27

الفرع الاول : مفهوم عصرنة النظام المصرفي ---------- 28

الفرع الثاني : متطلبات عصرنة النظام المصرفي---------- 28
خاتمة الفصل: ---------- 31
الفصل الثاني: البنوك الأجنبية في الجزائر
مقدمة الفصل ---------- 33
المبحث الأول: البنوك الاجنبية في الجزائر ---------- 35
المطلب الأول: مدخل للبنوك الأجنبية في الجزائر ---------- 35
الفرع الأول: لمحة عامة عن بنك سوسيتي جينيرال Société Générale---------- 39
الفرع الثاني: لمحة عامة عن بنك بي أن بي باريبا BNP Paribas ---------- 41
الفرع الثالث: مفهوم البنوك الاجنبية ---------- 43
الفرع الرابع: خصائص البنوك الاجنبية ---------- 43
المطلب الثاني: شروط انشاء بنوك أجنبية في الجزائر ---------- 47
الفرع الأول: الشروط الموضعية ---------- 47
الفرع الثاني: الشروط الشكلية ---------- 48
المطلب الثالث: التحديات النقدية والسياسية والتكنولوجية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر
---------- 49
الفرع الأول تحديات نقدية و مالية ---------- 49
الفرع الثاني: تحديات السياسية والقانونية---------- 50
الفرع الثالث تحديات تكنولوجية: ---------- 51
المبحث الثاني: أهمية البنوك الاجنبية في الجزائر و نظام الرقابة المصرفي ---------- 52
المطلب الأول: تطور البنوك الاجنبية في الجزائر ---------- 52
الفرع الأول: الضمانات البنكية ---------- 53
المطلب الثاني: نظام الرقابة المصرفي ---------- 55
الفرع الثاني: أنواع وأهداف الرقابة المصرفية---------- 57
الفرع الثالث: أساليب الرقابة---------- 59
المطلب الثالث: تأثير البنوك الاجنبية على الاقتصاد العالمي ---------- 60
خاتمة الفصل: ---------- 62
الفصل الثالث: دراسة وصفية
تمهيد: ---------- 64
المبحث الأول: بنك سوسيتي جنرال على المستوى الوطني والعالمي ---------- 65
المطلب الأول: التعريف ببنك SG وأهم ما يقدمه من خدمات ---------- 65

المطلب الثاني: مراحل ظهور SGA وتطورها ومدى دعمها للاقتصاد الوطني. ---------- 67
المطلب الثالث: خدمات بنك SGA---------- 68
المبحث الثاني : بنك البركة في الجزائر ---------- 71
المطلب الأول: التعريف ببنك البركة ---------- 71
المطلب الثاني: أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري ---------- 71
المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها بنك البركة ---------- 73
الخاتمـــــــــة---------- 77
قائمة المراجع
الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	تقسيم السياسات حسب المستوى الإداري	05
02	أهم البنوك الأجنبية التي تنشط حاليا في الجزائر	45
03	البنوك الأجنبية وفقا لمدة حياتها في الجزائر	46
04	عدد البنوك الأجنبية حسب الدولة في الجزائر	52

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	هيكل الجهاز المصرفي الجزائري	17
02	الهيكل التنظيمي لبنك SG	66

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة

01	بطاقات الدفع الالكتروني لبنكSGA	85
02	بطاقة الدفع الالكتروني لبنك البركة	86
03	إشهاد	87
04	طلب كشف حساب	88
05	أمر بالشراء	89
06	توطين عملية استيراد سلع	90

مقدمة

تعد المؤسسات المصرفية عصب الحياة الاقتصادية فهي المحرك الاساسي لاي نظام اقتصادي كما تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المالية،وتوجيهها الى مختلف الاستثمارات ، فاليوم يشهد المجال المصرفي تطورا مستمرا في جميع المجالات سواء تقنيا او ماديا وذالك مواكبة للتطور التكنولوجي الهائل خاصة المصرفي منه فتداول العمل المصرفي وخلق شبكة الانترنات جعل السرعة و الجود في تقديم الخدمات المصرفية السبيل الوحيد لكسب العملاء، الامر الذي جعل معظم او كافة المؤسسات المصرفية تحذو حذو التطور ضامنة بذالك ميزة التنافسية ومكانة في السوق المصرفي.

ففي ظل تنامي العولمة على كافة الاصعدة، وبصفة خاصة على الصعيد الاقتصادي والمالي،فبعد زوال الحواجز بين الاسواق المالية والنقدية، وتداول معاملات مصرفية وظهور كيانات مصرفية عملاقة،بالاضافة الى التكتلات الاقتصادية العالمية واتساع دور الشركات متعددة الجنسيات ،وشتداد حدة المنافسة الدولية على استقطاب رؤس الاموال الاجنبية، حيث اصبحت مقدرت المصارف الجزائرية على النمو والتطور ترتبط بمقدراتها على مواكبة هذه التحولات الجديدة وعلى المنافسة المفتوحة في مجال الخدامتات والمنتجات المصرفية واستخدام التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات وتأهيل الاطارات البشرية والادارية وتطوير اساليب الرقابة.

ان الجزائر وفي ظل الظرف الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق، ومحاولتها للانظمام الى المنظمة عالمية للتجارة،وتوقيع اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوربي ،اصبح اجباري عليها حتى تتاقلم مع هذه الظروف الجديدة التي جاءت بالعديد من المستجدات ووالتحديات وتستفيد من اثارها الايجابية وتتفادة الاثار السلبية.

يواجه القطاع المصرفي الجزائري العديد من التحديات والتغيرات العالمية التي تفرض نفسها على السوق العالمي والمحلي،وفي مقدمتها مقرارت الجديدة للجنة بازل والتي يجب ان تكون ملزمة لكافة البنوك العالمية اذا ما ارادت الحفاظ على تواجدها العالمي ، وكذا تحرير التجارة والخدمات المالية والمصرفية التي تسمح للبنوك العالمية بنفاذ والتواجد داخل اي بلد وتقديم خدماتها المصرفية واستحواذ على الاسواق المحلية، بالاظافة الى التطورات التكنلوجبة والتوسع في المعاملات المالية والمصرفية الالكتورنية ، ومانتج عنهامن زايدت المخاطر المصرفية ومواجهة تلك التحديات وتقليل من تداعياتها واثارها السلبية وتعظيم مكاسبها والمزايا التي تتيحها ،وذالك بتبني العديد من الاستراتجيات التاهيل.

الاشكالية:

انطلاقا من هذا التمهيد جاء سؤالنا المحوري الذي نود للإجابة عليه في اطار اعدادنا للمذكرة كالأتي:

"كيف يمكن للبنوك الاجنبية التأثير في عصرنة النظام المصرفي الجزائري"

للاجابة عن هذه الاشكالية ينبغي الاجابة عن الاسئلة الفرعية الاتية:

-ماهو الدور التي تلعبه البنوك الاجنبية في الجزائر

-مامدى تأثير البنوك الاجنبية من جانب الخدمات المقدمة مقارنة مع نظيرتها الوطنية

-هل للبنوك الاجنبية حصة في السوق المصرفية الوطنية

الفرضيات:

للاجابة عن الاسئلة السابقة سيتم اعتماد الفرضيات التالية:

1- يتواجد عدد لابأس به من بنوك الاجنبية في الجزائر
2- تتميز البنوك الاجنبية بخدماتها النوعية مقارنة بنظيرتها الوطنية

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان من وراء اختيار الموضوع عدة مبررات نستخلصها فيما يلي:

1- قناعتنا الخاصة بأهمية البنوك الأجنبية وأثرها الكبير على عصرنة النظام المصرفي الجزائري، وكذلك الرغبة في الغوص والتعرف على البنوك والأنظمة المصرفية.

2- التعرف على الوسائل التكنولوجية الأكثر استعمالا في البنوك الأجنبية.

3- الاهتمام الكبير الذي توليه البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية لأنظمتها التكنولوجية في ظل التطور التكنولوجي والمنافسة الحادة.

4- الرغبة في التعرف على دور البنوك الأجنبية على عصرنة النظام المصرفي الجزائري.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الرفع من مستوى تقديم الخدمات المصرفية الجزائرية والتطوير أيضا من مستوى أداءها وذلك من خلال تطبيق خدمات تكنولوجيا المصارف الأجنبية على الأنظمة المصرفية الجزائرية،بغية مواكبة تكنولوجيا المصارف الأجنبية التي تعمل على تحقيق حاجات ورغبات العملاء.

منهج البحث:

تم اختيار المنهج الوصفي في البحوث التطبيقية.

تحديد إطار الدراسة:

يتضمن البحث دراسة مدى تأثير البنوك الأجنبية على النظام المصرفي الجزائري، وأجل الوقوف على إشكاليتنا ركزنا من حيث المكان على بنك Société Générale التي تنشط في قطاع الخدمات المصرفية بولاية سيدي بلعباس، وذلك لتقييم دور البنوك الأجنبية على عصرنة النظام المصرفي الجزائري، فقمنا باختيار عينة من الموظفين.

أما الفترة الزمنية للدراسة النظرية والتطبيقية والتي امتدت انطلاقا من شهر أفريل 2021 إلى غاية جوان 2021.

تقسيم الدراسة:

بغية معالجة الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين:

1- الجانب النظري: والذي قسمناه بدوره إلى فصلين، فصل أول ينقسم إلى مبحثين المبحث الأول ينقسم إلى ثلاث مطالب والمبحث الثاني إلى أربع مطالب، وقسمنا الفصل الثاني أيضا إلى مبحثين كل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب. حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى البنوك والنظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض، فيما تطرقنا في الفصل الثاني إلى البنوك الأجنبية في الجزائر.

2- الجانب التطبيقي: وهو الفصل الثالث الذي تطرقنا من خلاله إلى دراسة وصفية انقسمت إلى مبحثين تناول في المبحث الأول بنك سوسيتي جينيرال الجزائر وفي المبحث الثاني بنك البركة الجزائر.

الدراسات السابقة :

1- **دراسة سنة 2018-2019:** للإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 90-10 مذكرة ماستر لمحمدي دليلة والحاج احمد محمد جامعة محمد دراية ادرار تناولت الدراسة اشكالية ما هي الأثار التي ترتبت عن اصلاحات قانون النقد والقرض 90-10 في الجزائر؟

وكانت النتيجة انه لا يوجد تكامل مشترك طويل المدى مابين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر, ولاتوجد علاقة تكامل مشترك طويل المدى مابين نمو الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر. و في الاخير يمكننا القول ان نتائج إصلاحات قانون النقد والقرض الجزائري كانت محدودة.

2- **دراسة سنة 2018:** لواقع البنوك الاجنبية المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري أطروحة دكتوراه لمريم قشي جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 سنة 2018 تناولت الدراسة اشكالية ماهو الواقع الحالي للبنوك الاجنبية كمؤسسات للاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المصرفي الجزائري حالة SGA بنك.

وكانت النتيجة انه يجب على المشرع الجزائري القيام بمجموعة اصلاحات والنهوض بالقطاع المصرفي ، كما يجب العمل بكافة الوسائل لمحاربة تحديات الاستثمار في الجزائر ومنه تحسين

العلاقة بين البنك والمؤسسات وتشجيع المزيد من البنوك الاجنبية لعصرنة النظام المصرفي الجزائري.

3- **دراسة سنة 2017-2018:** دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية -دراسة حالة-البنك الخارجي الجزائري لوكالة البويرة 37 مذكرة ماستر لماني فاطمة وقوداري خديجة جامعة أكلي امحند اولحاج تناولت الدراسة اشكالية ما الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية؟

وكانت نتيجة هذه الدراسة ان المؤسسة المالية تلعب دور كبير رغم كل التغيرات التي تطرأعلى النظام المصرفي وهذا من خلال اتباع سياسة واضحة في مختلف الهياكل القاعدية و باعتبار هذا الاخيرقناة تمويل رئيسية للاستثمار من خلال القروض المقدمة لمواجهة العجز المالي للمستثمر.

4- **دراسة سنة 2017:** الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية اطروحة لنيل شهادة دكتوراه لبلعيد جميلة جامعة مولود معمري -تيزي وزو تناولت الدراسة إشكالية مامدى نجاعة منظومة الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية في التشريع الجزائري لتشجيع الاستثمار وخلق الثروة ومناخ ملائم للمال والاعمال.

وكانت النتيجة انه يجب الاعتراف بالتقنيات المالية المتقدمة, ونجاحها التاريخي في البحث والتحديث, وتحسين الاعلام والشفافية من اجل الزام البنوك الخطر المستقبلي, وإنشاء وسائل جديدة للمودعيين لضمان اكبر امان لهم مع تجسيد الديموقراطية المالية.

دراسة سنة 2008-2009: للنظام المصرفي الجزائري وإمكانية الإندماج في العولمة الماليةمذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستير لبورمة هشام جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة تناولت تناولت الدراسة إشكالية كيف يمكن تأهيل وتطوير النظام المصرفي الجزائري وزيادة قدراته التنافسية للتأقلم, التماشي والاندماج في العولمة المالية وكانت النتيجة ان النظام المصرفي الجزائري في مرحلة ضعف, ويمكن تطوره وتحسنه على المدى البعيد اذا تم الاستغلال الامثل للموارد المالية والطاقة البشرية, ولعمل بكل ماهو معاصر وجديد لمواكبة الاتجاه العالمي,واعداد خطة حكيمة ومدروسة لمواجهة الاندماج في العولمة المالية.

الفصل الأول: البنوك والنظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

مقدمة الفصل:

قد احتل النظام البنكي منذ فترات طويلة اهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وله اهمية كبيرة في الاقتصاد حيث تمثل البنوك المصدر الاساسي لتمويله والقناة الرئيسية لتداول الكتلة النقدية .

كما يعد البنك احد الركائز الاساسية في النظام الاقتصادي واكثر المنشات الاقتصادية فوائد وارباحا اذ يعتبر من اهم الادوات التي تستعملها الدولة في تنفيذ سياسيتها الاقتصادية .

يتمثل النظام المصرفي لاية دولة في نمط من التنظيم والذي يعمل على التحويل الفوري لمختلف اشكال النقود فيما بينها كما يسعى الى تحقيق التوازن بين مختلف الوحدات المالية .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول ارساء بعض المفاهيم المتعلقة بقطاع البنوك و الاشارة الى النظام المصرفي الجزائري واهم التعديلات .

ويهدف هذا الفصل الى دراسة البنوك والنظام المصرفي الجزائري وهذا من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة عن البنوك

المطلب الأول: ماهية البنوك

الفرع الأول: نشأة البنوك

ظهرت العمليات المصرفية في عهد بابل في الالف الرابع قبل الميلاد اما الاغرقيين فقد عرفوا قبل الميلاد بأربعة قرون بداية العمليات البنكية الحديثة مثل حفظ الودائع ومنح القروض اما الاتجار بالنقود بدات في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكون مدخوله من مبادلة العملات سواء اجنبية او محلية .

اما البنوك كما هي الان فقد ظهرت في القرن 13 و14 بعد تطور الدول الايطالية .

حيث تطورت البنوك من قبول الودائع الى توظيف اموالهم الخاصة واستثمارها واقراضها مقابل فوائد معتبرة. فكان اول بنك حمل هذا الاسم هو بنك برشلونة عام 1401 وكان أقدم بنك حكومي فقد تاسس في البندقية عام 1587 وجاء بعده بنك امستردام سنة 1609 .[1]

الفرع الثاني : تعريف البنوك

تعددت تعريفات للبنك منها الحديثة ومنها الكلاسكية ففي نظر الكلسكيون يمكن القول ان البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئسيتين من العملاء

المجموعة الاولى:لديها مجموعة من الاموال وتحتاج الى الحفاظ عليه واستثمارها والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج الى رؤوس اموالتستخدمفيالاستثمار او التشغيل او كلاهما[2]

كما يعتبر البنك انه تلك المنظمة التي تتبادل منافع مالية مجموعة من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية

---

[1] واضح نعيمة،أطروحة دكتوراه، **العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية –حالة المؤسسات الصغيرة والكبيرة، 2016-2017**

[2] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2007، ص7

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر الى البنك على انه مجموعة من الوسطاء المالية الذين يقمون بقبول ودائع تدفع عند الطلب او لاجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق خطط التنمية وسياسة الدولة والدعم الاقتصادي القومي وتباشر عمليات التنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذالك المساهمات في انشاء مشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للاوضاع التي يقررها البنك المركزي .

الفرع الثالث : خصائص البنوك [1]

أ- الخصائص المميزة للبنوك غير تجارية اي البنوك المتخصصة:

ائتمان المتوسط والطويل الاجل في نشاط اقتصادي معين تعكسه تسميتها كالبنوك العقارية تسميتها كالبنوك العقارية والزراعية والصناعية . او قد يرجع التخصص الى مقابلة حاجات الائتمان من نوع خاص كما هو الحال مثلا بالنسبة لبنوك الاستثمار والاعمال .

وتعتمد البنوك المتخصصة بالاضافة على مواردها الذاتية ايضا على موارد خارجية .اي غير ذاتية ويغلب على تلك الموارد الاخيرة طابع الاقتراض من سوق المال عن طريق اصدار سندات نشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التامين . وقد تقترض من البنوك التجارية او من البنك المركزي او من الدولة ايضا .

والجدير بالذكر ان البنوك المتخصصة في الدول النامية تعتمد بصفة رئيسية في الحصول على الموارد الخارجية على الحكومة والبنوك التجارية والبنك المركزي وذلك لضيق الاسواق المالية في تلك الدول . وعادة تقدم لها تلك القروض باسعار فائدة منخفضة .

ب – الخصائص المميزة للبنوك التجارية:

ان السمة الاساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان .واضافتها بذلك الى كمية النقود نقودا دفترية اي نقود مصرفية . وهذه الخاصية للبنوك التجارية انما تميز تلك البنوك عن البنوك المتخصصة .

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 31

وتتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية .راس المال المدفوع واحتياطات ومخصصات البنك مع ملاحظة ان المخصص المحتجز على ذمة توريده لمصلحة الضرائب مقابل الضرائب المستحقة عن ارباح العام لا يحل في الموارد الذاتية للبنك .

نسبة صغيرة من المجموع الكلي لمواردها . ومعنى ذلك ان الموارد الخارجية اي الموارد الخارجية اي الموارد الغير ذاتية للبنك التجارية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلي للموارد تلك البنوك . هذا وتمثل الودائع عادة نسبة ضخمة من الموارد غير الذاتية . وهناك نوع يمثل الجزء الاكبر من تلك الودائع الا وهي الودائع تحت الطلب . وهذا من شانه ان يجعل لمسالة السيولة اهمية خاصة لدى البنوك التجارية.

المطلب الثاني : السياسات والأهداف البنكية ومصادر تمويلها

الفرع الأول: السياسات البنكية:[1]

وتنقسم إلى:

***التقسيم حسب المستوى الاداري:**

1-السياسة الاساسية الاستراتجية: وهي السياسة التي توضع بمعرفة الادارة العليا او الملاك وتكون مدونة في النظام التأسيس ومداها الزمني اما طويل او متوسط الاجل ...اما مداها التأثرى فيشمل البنك ككل كما انه يمكن ان تجرى عليها الادارة العليا اي تعديلات اذا لزم الامر .

2- السياسات العليا التنفيذية: تصمم وتنفذ بمعرفة الادارة الوسطى في المنظمة ذلك في اطار السياسات الاساسية ولكنها تكون اكثر تفصيلا من سياسات الاساسية وتتعلق باوجه نشاط معين.

3- السياسات التشغيلية التكتيكية: وهي تلك السياسات التي توضع بواسطة الادارة المباشرة وتهتم بكافة التفاصيل الخاصة بتنفيذ الاعمال المتعقة بنشاط معين .... ويوضح الجدول التالي مقارنة بين تلك الانواع من السياسات .

[1]محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 100-105

الجدول رقم 1: تقسيم السياسات حسب المستوى الإداري

نوع السياسة	مصدرها	مدى التأثير	مجالها	اهميتها
الرئيسية	الادارة العليا	تؤثر على كل وحدة في التنظيم من القمة الى القاع	شاملة واجمالية	هامة جدا
العليا	الادارة الوسطى	التطبيق في كل قسم ووحدة وتعمل في مجال معين داخل التنظيم الواحد	محددة ونوعية	متوسطة
التشغيلية	المشرفون ورؤساء العمال	التطبيق في الوحدات المقابلة للنشاط اليومي للافراد في التنظيم	قاطعة وتفصيلية	اقل اهمية

المصدر: محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص 111

***التقسيم بحسب المجالات الوظيفة**

-سياسات التسويق وتشمل هذه السياسات على قواعد التي تحكم تخطيط الاستثمارات من حيث انواعها واشكالها وتميزها وتسعيرتها .

-السياسات المالية وتشمل على كافة الامور المتعلقة بمصادر الاموال واستخدماتها وسياسات توزيع الارباح والاهلاك ....

-سياسات الموارد البشرية وتحتوي على تلك الامور التعلقة بالافراد والتعيين والتدريب والأجور.

*** التقسيم بحسب كفاية او عدم كفاية السياسات**

وهنا نجد اننا امام نوعين من السياسات هما الساسيات المكتوبة والسياسات الشفوية او الضمانية وعادة ما يتم الاستعانة بالمعايير التالية في المفاضلة بين هذين النوعين :

1-درجة السرعة المطلوبة في تنقيض السياسات
2-درجة السرية المطلوبة
3-تكلفة استخدام وسائل الاتصال
4- مدى توافر وسائل الاتصال الشفهية المكتوبة

5- درجة واهمية الحفظ للاغراض الرقابة

ويلاحظ انه على مستوى البنوك التجارية فاننا نستطيع ان تميز بين السياسات الرئسية التالية :

1-سياسة جذب الودائع :

يلاحظ ان النظرة المتأملة لتطور سياسات البنوك التجارية في مجال الودائع ,تكشف عن ان تلك السياسات قد تأثرت بهدف الربحية فعندما كانت اسعار الفائدة منخفضة على القروض, ركزت البنوك على الودائع تحت الطلب التي لا يدفع عنها فوائد , وعندما بدأت الودائع بالمصدر الاساسي لتمويل الاستثمارات في التسرب لجأت البنوك الى جذب ودائع التوفير

والودائع لاجل , كما لجأت ايضا الى جذب الودائع من الافراد .كذلك تأثرت تلك السياسات بهدف السيولة .فالاتجاه الى جذب ودائع التوفير والودائع لاجل نجم عن رغبة في تحقيق الاستقرار والثبات في حركة الودائع , كم نجم الاتجاه الى جذب ودائع الافراد عن رغبة في تنويع الودائع . وكما سبق الاشارة يؤدي الاستقرار والتنويع الى تجنب التعرض البنك الى نقص مفاجئ وشديد في السيولة.

2- سياسة الإقراض:

يقضى الاتجاه التقليدي في سياسة الاقتراض بأن تقتصر البنوك التجارية على تقديم القروض قصيرة الأجل التي تستحق خلال عام , على ان توجه تلك القروض الى اغراض الأنتاج الحقيقي اي انتاج السلع .وهو مايعد تطبيقا لنظرية القروض التجارية او مبدا اقراض حقيقي.
ووفقا لهذا الاتجاه يمكن قول بان القروض التي يقدمها البنك لابد ان تتسم بخاصيتين:
الخاصية الاولى انها قروض تسدد نفسها بمعنى انها قروض موجهة الى سلع حقيقية – كمحصيلها الزراعية – التي تتحول قبل تاريخ الاستحقاق الى نقود تستخدم في سداد القروض .اما الخاصية الثانية فهي انها قروض الية اي لا توجد مشكلة بشانها ,حيث ان قيمة بيع الانتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القروض.

4-سياسة الاستثمار في الاوراق المالية:

تقاس السيولة بقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قبل المودعين والمقترضين في الوقت المناسب.وفي هذا السدد تشير نظرية امكانيات تحويل الا ان السيولة تعتمد الاساس على مدة امكانية تحويل جزء من اصول البنك الى نقدية بسرعة, ودون ان يتعرض البنك لخسائر رأسمالية.

وخلاصة القول ان قضية السيولة ليست قضية توجيه موارد البنك بدلا من توجيهها الا قروض طويلة الاجل-بل هي قضية توافر قدر من الاستثمارات قصيرة الاجل التي يمكن للبنك ان يتصرف فيه بالبيع اذا اقتضى الامر .

الفرع الثاني : أهداف البنوك

يهدف النشاط المالي في البنك الى تعظيم ثروة ملاك المشروع او بمعنى أخر تعظيم قيمة السهم في سوق الاوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة اصحاب حق الملكية وتعظيم ثروة هذا يأتي عن طريق تعظيم الايرادات او تخفيض المصروفات او كلاهما معا .[1]

الفرع الثالث: موارد البنك

تنقسم موارد البنك الى مجموعتين الاولى تسمى بالموارد الذاتية لانها تتمثل في التزامات البنك من قبل اصحاب الاموال, والثانية يطلق عليها إسم الموارد الخارجية لانها تمثل التزامات البنك من قبل الغير فيمكننا التطرق الى عناصر الموارد كما يلي:[2]

الموارد الذاتية:

1-رأسمال المدفوع:العنصر الاساسي و الاول للموارد البنك,الذي يبدأ بها نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة و مستلزمات هدا النشاط وما يتطلبه من الانفق على تسيير أعماله,فمن المعروف أن راسمال المدفوع ليس له أهمية لموارد البنك التجاري,و انما تكمن أهميته في أنه مصدر للثقة و تدعيم مركز البنك في علاقاته مع عملائه في الخارج

2-الاحتياطات و الارباح غير الموزعة و المخصصات:يمثل احتياطي و الارباح غير الموزعة موردا يتعلق بعائد نشاط البنك و تقوم البنوك التجاية بدعم مراكزها المالية و تقويتها في مواجهة كل ما يتعرض لها مستقبلا .

و الاحتياطات مبالغ تختطفها البنوك من صافي الربح وتضم ما يلي:

-الاحتياطي القانوني(اجباري):وهذا الاحتياطي هو مبالغ تقتطعها البنوك من الارباح الصافية 20 في نهاية كل سنة بمقتضى قانون البنوك,و سيضل هذاالبنك يقتطع هذه المبالغ و يضفها الى الاحتياطي القانوني حتى يتساوى في الاخير مع رأسمال المدفوع.

[1]محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 14

[2]ماني فاطمة- قدواري خديجة، **مذكرة ماستر بعنوان دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية- دراسة حالة –البنك الخارجي الجزائري لوكالة البويرة 37**، 2017-2018، ص 24

-الاحتياطي الاختياري:و تكون الاتفاقية يقررها النطام الاساسي للبنك,هو عبارة عن احتياطي يقوم البنك باقتطاعه من صافي أرباحه بشكل اختياري و بالنسبة التي تلائمه دون أن يمسها أي قانون, وذلك بمجرد أخذ البنك حيطته و حذره من من أجل مواجهة الازمات و الطوارئ مستقبلا.

-مخصصات الديون المشكوك فيها:والمقصود به مواجهة الخسائر التي قد يتعرض لها البنك ويتم التكوين هذه المخصصات باقتطاع نسبة مئوية مقدرة بناءا عللى حجم الديون التي يشك في امكانية تحصيلها.

- مخصصات اخرى: مثل مخصص انهاء الخدمة, مخصص الضرائب, مخصص ضد الحرائق, مخصص ضد السرقة, احتياطات استهلاك الموجودات الثابتة, بالاضافة الى المخصصات التي تكونها لمواجهة احتمالات تظطرمعها بالوفاء بما سبق أن التزمت به اتجاه غيره.

لمواجهة التزامات تنشأ عما يسمى بالإئتمان للتعهد نذكر منها مايلي:

- تعهدات البنك لقاء اعتماذات مستندية.

- تعهدات البنك لقاء كفالات لحساب المتعاملين.

-تعهدات البنك لقاء التزامات اخرى.

و اذا نظرنا الى الاهمية النسبية للموارد الذاتية للبنوك نجدها ضئيلة بالنسبة للموارد الكلية,الامر الذي يؤكد أهميتها كمصدر تمويل توظيفات هذه البنوك,كما أن هذا الامر له دلالة في تأثير البنوك التجارية على النشاط الاقتصادي للمجتمع.

الموارد الغير الذاتية (الخارجية):

تستند البنوك التجارية مواردها الخارجية من إيداعات الأفراد والهيئات المختلفة ويظهر تحت بند الودائع ثم إيداعات البنوك الأخرى والاقتراض منها.

– الودائع: وتمثل المبالغ النقدية في دفاتر البنوك التجارية المستحقة للمودعين بالعملات المحلية أو بالعملات الأجنبية.

– ودائع البنوك ودائنون مختلفون: وتمثل أحد مصادر التمويل التي يعتمد عليها البنوك في تسيير عملياتها، وبطبيعة الحال يمثل هذا المورد الإلتزامات عللى البنك التجاري قبل البنوك الأخرى المحلية والأجنبية ويمكن تقسيم آجال الاستحقاق إلى حسابات جارية لمقابلة المدفوعات المتبادلة بين عملاء البنوك في إطار العلاقات اليومية العادية وحسابات أجله وباختصار قروض حصل عليها البنك من بعض البنوك لمقابلة بعض نواحي التوظيفات المتاحة.

– الموارد المقترضة من البنك المركزي: وتمثل بدورها مصدرا هاما لتمويل نشاط البنوك التجارية وخاصة لتغطية احتياجات التحويل الموسمي وفي الظروف العادية يتحول اتجاه البنوك التجارية من البنك المركزي باعتبارات منها مدى كفاية مواردها من الودائع ومدى رغبتها على الاقتراض من البنك المركزي وأيضا تحقيقها بالتعاون مع البنوك التجارية وعلى العموم يمثل البنك المركزي في العصر الحاضر الملجأ الأخير للاقتراض لتدعيم مركز سيولة البنوك التجارية والمحافظة عليها.

إن البنوك التجارية تعتمد على مواردها الغير ذاتية ومن هذه الموارد تعد الودائع لأهمها، وحتى أنه يجوز أن يطلق عليها تسمية بنوك الودائع أما الموارد الذاتية فتلعب دورا ضئيلا بصفتها مصدرا لمواردها، وأن الالتجاء إلى البنوك التجارية للاقتراض يمثل مصدرا إضافيا يتكامل بصورة رئيسية مع الودائع في تغطية المطالب الموسمية للإئتمان.

المطلب الثالث : دور ووظائف البنوك

الفرع الأول: دور البنوك

كون البنك مؤسسة اقتصادية فهو يقوم بعدة عمليات:

1–عمليات الصندوق المتمثلة في الودائع التي يقدمها الجمهور في عمليات الدفع, والسبب في عمليات تحويل الاموال.

2- عمليات القروض:ومنها تقديم القروض النقدية ,تسبيقات على الحساب في منح الضمانات لاجال طويلة وقصيرة الامد و قروض مضمونة و خصم الاوراق المالية و التجارية.

3- عمليات مع الخارج :مثل الاعتماد الستندي الى جانب الدراسات و العمليات المصرفية لفائدة السياح,التجار والمتفقين و قروض المورد و قروض المشتري.

4- العمليات المالية: حفظ النسب و القيم المالية ,الحفاظ على الدخول في البورصة الى حانب الدراسات و البضائع و المساعدات المالية.

إضافة إلى هذه المعلومات و العمليات التي يقوم بها البنك يوجد أيضا دور اقتصادي يتمثل في:

* له دور المصدر للمال، إلا أن حجم السلفيات التي يوزعها ليس محدود على نسبة الأموال أو الودائع التي يتلقاها و لكن تساهل أو تشديد في منح التسليمات يؤثر على الثروة المالية إما بالتدخل أو خفض حجم النقد.

*يساهم البنك في البلدان ذات النظام المتطور الى تطور اقتصادي سريع على حساب المصلحة العامة,كما انه يتعرض لمشاكل يصعب السيطرة عليها.

*يؤدي البنك دور وسيط بين صاحب المال و صاحب المشروع الذي هو بحاجة الى رأسمال معين.

*البنوك تؤمن فرص العمل، ففي القطاع المصرفي عدد المستخدمين لا يستهان به، وفي عدة تخصصات.

*البنوك تؤمن إيرادات للخزينة و تكون لها السلطة على اصدار قوانين مثل الرسومات و الضرائب على العمليات المصرفية.

*تقوم البنوك بتأمين على سيولة الدولة كلما احتاجت الدولة اليها و ذلك عن طريق سنادات الخزينة.

*البنوك تخلق النقود، بحيث يكون القارض و يعطي للمقرضين حق سحب المبالغ في حدود قرضه عن طريق الشيكات و التي يمكن استعمالها في تسديد السلع و الخدمات.[1]

الفرع الثاني: وظائف البنوك

1-قبول الودائع وتنمية الادخار:

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الافراد والهيئات التي تدفع عند الطلب او بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد .
ولاتقتصر وظيفة البنك التجاري على مجرد قبول الودائع يقدمها الافراد والهيئات بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة ايجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري وحث الافراد والهيئات على الادخار

2-مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق اهداف خطة التنمية:

تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع قصيرة الاجل لكي تستخدم هذه الودائع في عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق اهداف خطة التنمية
فمن اهم انواع الاستثمارات التي تلجا اليها البنوك التجارية لتمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنميته مايلي:

أ- تقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل .فتقوم البنوك التجارية بتقديم القروض والسلفيات للعملاء لتمويل عمليات الانتاج والتسويق الداخلي والخارجي وتطالب البنوك التجارية العملاء في معظم الاحوال بتقديم الضمانات الكافية للبنك حتى يتجنب مخاطر عدم وفاء العملاء بالتزماتهم او تحد من هذه المخاطر .

ب- المساهمة في انشاء مشروعات جديدة او تدعيم المركز المالي لمشروعات قائمة عن طريق الاكتتاب في رؤوس اموال هذه المشروعات فتلجا البنوك التجارية الى شراء بعض الاوراق المالية او قد تلجا للاشتراك في احد المشروعات عن طريق تقديم قروض طويلة الاجل او متوسطة الاجل وذلك لدعم الاقتصاد القومي و المساعدة في تحقيق اهداف خطة التنمية .

[1] ماني فاطمة- قدواري خديجة، مرجع سبق ذكره، ص10

ت- الاستثمارات قصيرة الاجل في شراء الاسهم والسندات من الدرجة الاولى مثل السندات الحكومية واسهم والسندات الشركات التي التي يتاكد للبنك سلامة مركزها المالي .

هذا ويلاحظ انه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فانه لابد أن يوازن بين ثلاثة عوامل يجب أخذها في الاعتبار .

هذه العوامل الثلاثة هي :

أ-الربحية:

يسعى لبنك التجاري الى توجيه الاستثمار الى المصادر التي تحقق اقصى ربح ممكن بحيث يتمكن من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الاخرى ويحقق معدلات ارباح مناسبة .

ب- الضمان:

من المعروف ان معدلات الارباح تكون اكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون .ولما كانت البنوك التجارية تعتمد الى حد كبير على اموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فان البنوك التجارية لابد وان توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل .

ج- السيولة:

تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على امصادر الاموال قصيرة الاجل التي يقدمها المودعون .كما ان جزءا كبيرا من الايداعات يكون من حق المودعيين سحبها عن الطلب او بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ اخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الاموال .معنى ذلك ان البنك التجاري قد يتعرض الى مواجهة الى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية ان تحتفظ بمعدل السيولة معين ان يحتفظ البنك باموواله عنفي صورة مبالغ نقدية سائلة حيث انه اذا فعل ذلك فانه لن يتمكن من تحقيق ارباح وانما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار الى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.

3- تقديم الخدمات المصرفية: حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها. وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات. فضلا على

ذلك تقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات المصرفية الاخرى مثل اصدار خطابات الضمان والقيام باعمال الاعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستراد والتصدير وشراء الخزائن.

-خدمات الارشاد والنصح المالي .

-القروض الاستهلاكية .

- الادارة النقدية للمشروعات .

- التاجير التمويلي .

-المساهمة في تمويل مشروعات المخاطرة.

- بيع الخدمات التامينية .

- تقديم الخدمات الاستثمارية لمضاربات السهم .

- تقديم الاستثمار والصناديق والعوائد السنوية الدورية .

- تقديم خدمات الاستثمار والبنوك المتخصصة .

- تقديم خدمات الثقة ضمان تسويق اوراق المالية .

- تمويل مشروعات الامتياز .[1]

[1]محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 14

المبحث الثاني : عصرنة النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

المطلب الأول: المهام الجديدة للبنك المركزي وعلاقته بالنظام المصرفي

إلى جانب الوظائف التقليدية التي يؤديها البنك المركزي كمؤسسة اصدار باحتكار حق اصدار النقود وكبنك للبنوك من خلال علاقته التقليدية مع البنوك التجارية، وكبنك الحكومة من خلال علاقته مع الخزينة ' اصبح يلعب دورا اساسيا في الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا، وذلك بالعمل على استقرار الاسعار الداخلية واستقرار سعر الصرف خارجيا .

كما ياخذ بعين الاعتبار كل العناصر التي التي يمكن ان تؤثر على وضع السيولة العامة مثل :سرعة التداول النقدي وقدرة البنوك التجارية على توسيع هذه السيولة من خلال اصدارها للنقود الكتابية . [1]

*** علاقة بنك الجزائر بالخزينة :**

منح قانون النقد والقرض 90-10 الاستقلالية المالية لبنك الجزائر ووضع على عاتقه تسيير الوضعية المالية للبلاد ضمن التوجهات الاقتصادية الجديدة، ويقصد بالاستقلالية انها لم تعد خاضعة للادارة المركزية .

كما ادخل هذا القانون نمطا جديدا لتنظيم العلاقة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية ' وبدات هذه العلاقة بابعاد الخزينة اولا عن مركز نظام التمويل، وإعادة البنك المركزي بعد ذلك وبشكل فعلي الى قمة النظام النقدي، وعلى هذا الاساس حددت القروض التي يمكن ان تستفيد منها الخزينة من تسبيقات البنك المركزي خلال سنة مالية معينة، وذلك من الايرادات العادية كميزانية الدولة المسجلة في السنة السابقة، كما حددت فترة القرض بأن لاتتجاوز 240 يوم، ويمكن ان يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية ليجري عمليات (بيع او شراء) على سندات عامة تستحق في اقل من 06 اشهر، ولايجوز ان يتعدى المبلغ الاجمالي لهذه العمليات 20 بالمئة من الايرادات العادية للدولة لميزانية السنة المالية السابقة .

[1] بورمة هشام، **مذكرة ماجستر- النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية**، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2008-2009، ص 37

***علاقة البنك المركزي بالبنوك :**

تتحدد العلاقة بين البنك المركزي والبنوك في ظل قواعد قانون النقد والقرض 10-90 من خلال مبدأين :

-المبدا الاول : يستمد من خلال تحكمه في تطورات السيولة .

المبدا الثاني : من كونه المصدر الصلي للسيولة، حيث يتحكم في اعادة تمويل البنوك .

***تسيير السوق النقدية :**

ان السوق النقدية هي سوق تختزل وتدمج التعاملات قصيرة الاجل في الاقتصاد، وبالتالي هي سوق نقدية قصيرة الاجل، تحتضن يوميا عمليات التسوية بين المؤسسات ذات فائض والمؤسسات ذات العجز، ويقوم بنك الجزائر بدور المنظم والمسير للسوق النقدية' ويتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي عندما:

- يفوق طلب بعض المتدخلين على النقود المركزية العرض الذي يقترحه المتدخلون من هذه النقود.

- تكون شحة في عرض النقود المركزية ' حيث يسمح له بتوجيه السوق في الاتجاه الذي يراه مناسبا.

وعلى هذا الاساس فان تدخل البنك المركزي في السوق النقدي يكون كمقرض اخير لضمان سيولة السوق لتنظيم حجمه الإجمالي، والاجراءات المتخذة عن طريق بنك الجزائر لتنظيم السوق تتمثل في:

- عمليات الكفالة على السندات العامة والخاصة .

- مناقصة القروض عن طريق عمليات جلب القروض وعمليات جلب القروض وعمليات السوق المفتوح .

ويؤطر وينظم البنك المركزي السوق النقدي حول محورين هما :

-محور التعاون بين البنوك : باتجاه تنظيم الحماية للمودعين والزبائن ' اخذ مجموعة من الاجراءات تساعد على ضمان ملاءة البنوك ' سيولة نظام الدفع وتنظيم المهنة بانشاء منظمي الجمعية المصرفية ' وتنظيم المصرفة بانشاء غرفة المقاصة وانشاء مراكز الاخطار.

-محور المنافسة : وضع الشروط التنافسية للسوق قصد بروز خدمات بنكية نوعية ' وفتح القطاع المصرفي للمنافسة، حيث يتاقضى مقابل العمليات عمولات على حساب المقترضين.

الشكل رقم 1: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

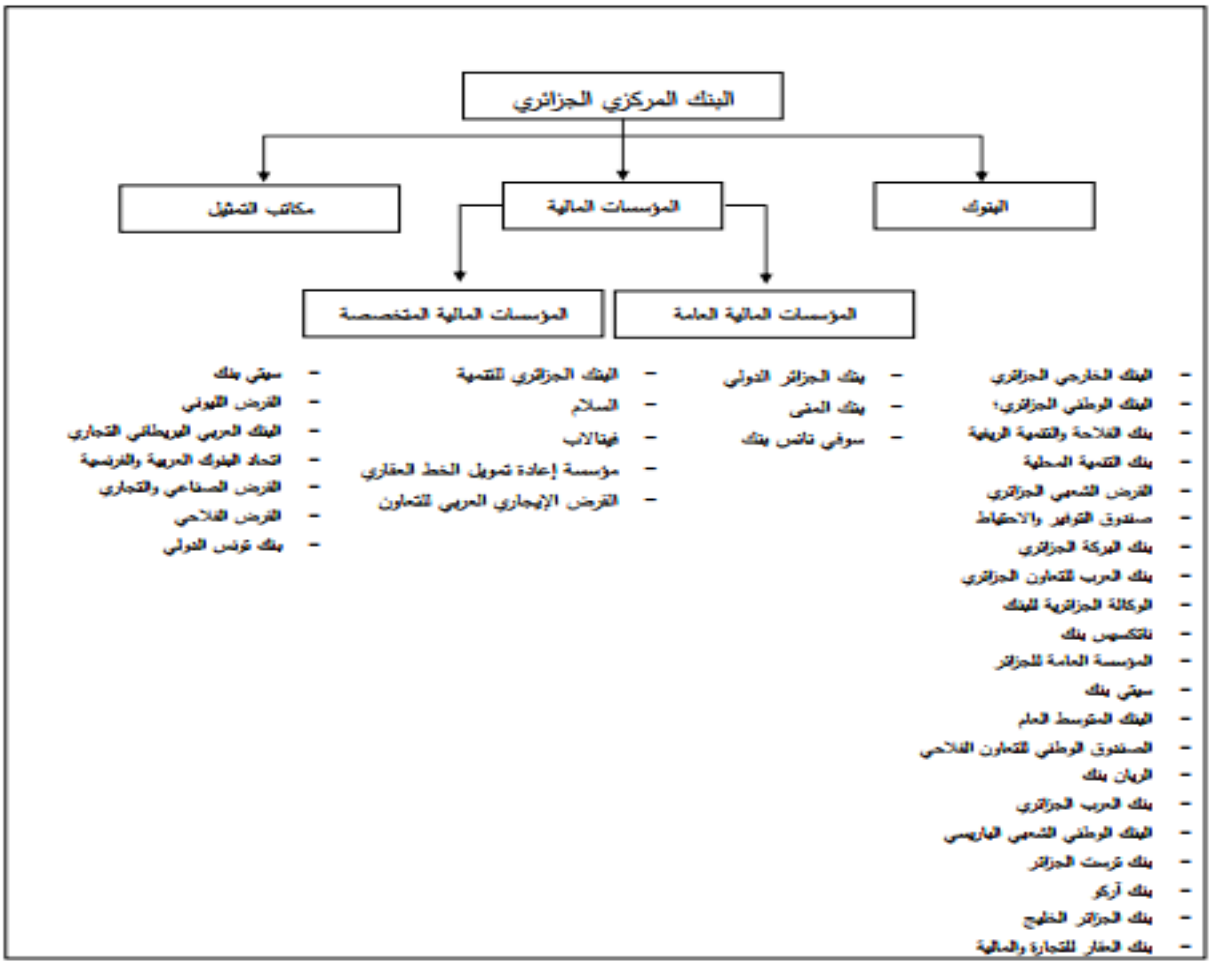

المصدر : بنك الجزائر

المطلب الثاني: قانون النقد والقرض 10/90

يعتبر القانون رقم 90 –10 الصادر في 14 افريل 1990 . المتعلق بالنقد والقرض . نصا تشريعيا يعكس بحق الاعتراف باهمية المكانة التي يجب ان يكون عليها النظام البنكي . ويعتبر من القوانين ا لتشريعية الاساسية للاصلاحات .وكانت كل الجهود المبذولة لاصلاح وانعاش النظام المصرفي الجزائري لم تتعكس ايجابا على الاقتصاد الجزائري . مما جعل السلطات تعزز اكثر فكرة اصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات . وذلك من خلال قانون النقد والقرض في 14 افريل 1990 . رغم انها تواجدت في ظروف صعبة نوعا ما . الا ان الاهتمامات المبرجمة انصبت نحو على النظام النقدي بالدرجة الاولى . فقد جاء هذا القانون ليحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الادارية و يركز السلطة في البنك الجزائري . او مجلس النقد والقرض . ويفتح المجال لانشاء بنوك خاصة . وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق.[1]

تعريفه:

كل الجهود المبذولة لاصلاح وانعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني مما جعل السلطات تعزز اكثر فكرة اصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات وذلك من خلال قانون النقد و القرض رغم انها تواجدت في ظروف صعبة نوعا ما الا ان الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الاولى فقد جاء هاذا القانون من اجل مايلي :

*فتح المجال لانشاء مصارف خاصة، خصوصا وان الجزائر متوجهة نحو قتصاد السوق , ادخال العقلانية الاقتصادية على مستوى المصارف والمؤسسات بالاضافة الى السوق اعطاء البنك المركزي استقلاليته ازالة كل العراقيل امام الاستثمار الاجنبي .

*تحرير المصارف التجارية من كل القيود الادارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض.

[1]امحمدي دليلة – حاج احمد محمد، **مذكرة تخرج ماستر- الإصلاحات المصرفية في ظل قانون النقد والقرض 10/90**، أحمد دراية-أدرار، 2019/208، ص 11

الفرع الأول :اسباب ظهور قانون النقد والقرض

نذكر من اهمها :[1]

*سيطرة الخزينة العمومية على الوساطة المالية . وابعاد البنك المركزي عن وظيفة التمويل وتوجيه الوساطة المالية .

*تداول نقدي هام خارج الدائرة الرسمية . بالاضافة الى ان النقود لم تعد تؤدي وظائفها الاساسية

*عدم استقلالية البنوك حيث انها لم تكن تؤدي وظيفتها الاساسية فقد كانت مجرد وسيط بين الخزينة العمومية والمؤسسات الاقتصادية العممومية .

*عدم صدور الاصلاحات السابقة على شكل وثيقة واحدة اي وجود فراغ تشريعي في الاصلاح المصرفي

*ضعف في تعبئة المدخرات وذلك لان اسعارالفائدة كانت سلبية بسبب ارتفاع حدة التضخم لأن الاصدار النقدي كان دون غطاء ... الخ

الفرع الثاني : مضمون قانون النقد والقرض

اهم ماجاء به قانون النقد والقرض : [2]

*الغاء تبعية السياسة النقدية للقطاع السلعي التي كانت مرخسة في ظل التخطيط المركز

* عدم التمييز في المنح القروض مابين القطاع العام والقطاع الخاص .

*اعتماد المرونة في تحديد معدلات الفائدة بالنسبة للبنوك من قبل البنك المركزي

* تم الفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية صاحبة العجز في التمويل .

* تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها .

[1] تونسي وسام، **أثر البنوك الأجنبية على عصرنة النظام المصرفي الجزائري – جامعة أم البواقي**، 2013-2014، ص 2

[2] نفس المرجع، ص 3

*استعادة البنوك والمؤسسات لوظائفها التقليدية تلك المتمثلة في منح القروض التي كانت محتكرة من قبل الخزينة العمومية .

*اصبح توزيع القروض لايخضع إلى قواعد إدارية. وانما يرتكز على مفهوم الجدوى من اقتصاد المشاريع .

* اصبح توزيع القروض لايخضع الى قواعد ادارية . وانما يرتكز على مفهوم الجودى من اقتصاد المشاريع .

* اصبح مجلس النقد والقرض يمثل السلطة النقدية الوحيدة والمستقلة بعدما كانت مشتقة من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية .

* اعادة تاهيل دور البنك المركزي في تسسير النقد والقرض .

* إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل .

* ترقية الاستثمار الاجنبي .

* تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية .

* تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية .

الفرع الثالث: أهداف قانون النقد والقرض 10/90

جاء قانون النقد والقرض بمجموعة من الاهداف نذكر منها :[1]

1- وضع الحد النهائي للتدخل الاداري في القطاع المصرفي: ففي اقتصادي يعتمد على التخطيط المركزي مثل الاقتصاد الجزائري تحاول الدولة ان تسخر امكانياتها ووسائلها المالية بما يتماشا وسياستها االادارية دون ان يخضع اعتبارات القيمة .

2-رد الاعتبار للبنك المركزي واحكام سيطرته على النظام المصرفي

[1] امحمدي دليلة – حاج احمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 11

حيث كان نظام التمويل المعتمد قبل الاصلاحات يتبع اسلوبا مركزيا في تخصيص الموارد , جعل من بنك الجزائر قاعدة خلفية لامداد الخزينة بالنقود لتمويل الاستثمارات المسجلة في الخطة , مما تسبب في فقدانه لدوره كمركز فعليا لاحداث العملة والقرض وعدم تمكنه من الاشراف الحقيقي على السياسة النقدية وتسيير نظام التمويل .

وفي ظل هذه الوضاع لم يكن بمقدور البنك المركزي ان يلعب دورا حاسما في ظبط الامور لانه لا يملك الادوات القانونية لذلك ’فكان واجبا ان يعاد الاعتبار الى البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض لتسيير وتوجيه السياسة النقدية داخل منظومة لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

3 –التطهير المالي للمؤسسات العمومية

4– تشجيع الاستثمار الاجنبي:

إن قانون 10/90 يتيح للاجانب تحويل اموالهم المخصصة للدولة او مؤسساتها او لاي شخص معنوي مشار اليه بصراحة بموجب نص قانوني وتشير المادة183 من قاننون النقد والقرض الى مجلس النقد و االقرض يحدد بموجب نظام يصدره اتمام هذه التمويلات مع الاخذ بعين العتبار حاجات الاقتصاد الوطني في مجال :

–خلق فرص عمل وترقية الشغل؛

–تحسين مستوى الاطارات والمستخدمين الجزائرين؛

–استغلال الامثل لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعمليات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية؛

–تطوير الاساليب التكنلوجية للاستغلال الامثل لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة

ويهدف قانون النقد والقرض ايضا الى مايلي:

اعادة تقييم العملة الوطنية

ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود

تشجيع الاستثمارات الخارجية

وسماح بانشاء بنوك وطنية خاصة واجنبية

تنويع مصادر التمويل والمتعاملين الاقتصادين خصوصا بانسبة للمؤسسات عن طريق انشاء السوق المالي وبورصة القيم المنقولة

ايجاد مرونة نسبية باتحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.[1]

المطلب الثالث :تعديلات قانون النقد والقرض

ان عملية اصلاح الجهاز المصرفي الجزائري الحالي عملية متجددة وغير منتهية ’فكلما كان المجال البنكي على المستوى العالمي يتطور باستمرار فلابد على البنوك الجزائرية مواكبة هذا التطور بعملية اصلاح دائمة مع التغيرات الجديدة ومن اهم هذه التعديلات : [2]

الفرع الأول : قانون النقد والقرض 2001 –2004

اولا : تعديل قانون النقد والقرض 2001

ان التعديلات التي ادخلت على قانون النقد والقرض سنة 2001 من خلال الامر 01/01 تهدف اساسا الى تقسيم مجلس النقد والقرض الى جهازين :

الاول: يتكون من مجلس الادارة الذي يشرف على ادارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون

الثاني: يتكون من مجلس النقد والقرض، وهو مكلف باداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس ادارة لبنك الجزائر .

والمادة 03 من الامر 01/01 تعدل المادة 23من قانون النقد والقرض حيث تعدل احكام الفقرتين الاولى والثانية من المادة 23 التي تنص على انه لاتخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ الى قواعد التوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية او مهمة حكومية او وظيفة عمومية، ولا يمكن للمحافظ او نوابه أن يمارسوا أي نشاط اومهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي اونقدي او اقتصادي .

ومما يلاحظ ان تعديل 2001 الغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد والقرض، وهذه الفقرة كانت تتضمن منع المحافظ ونوابه الاقتراض من اي مؤسسة جزائرية كانت او

[1] امحمدي دليلة – حاج احمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 12
[2] نفس المرجع، ص13

اجنبية، ولا تحفظ اي تعهدات صادرة في محفظة البنك المركزي ولافي محفظة اي بنك عامل داخل التراب الوطني، وقد يكون هذا الاجراء مانعا لعدم استغلال المحافظ ونوابه للحصول على القروض او تمويلات بتعهدات شحصية، وبزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ ونوابه الحصول على قروض سواء من مؤسسات اجنبية او جزائرية، والتعامل ايضا في محفظة بنك الجزائر وكذا محافظ البنوك العاملة في الجزائر .

تلغي المادة 13 من الامر رقم 01/01 احكام المادة 22 من القانون 10/90 والتي تنص على انه يعين المحافظ لمدة ستة سنوات ويعين نوابه لمدة خمس سنوات ويمكن لكل منهما تغيير الولاية لمرة واحدة . وتتم اقالتهما في حالة عجز صحي مثبت قانونيا أو خطأ فادح بموجب مرسوم يصدره رئيس الجمهورية لايخضع المحافظ ونوابه لقواعد الوظيفة العمومية .

ان الغاء هذه المادة له تاثير واضح على درجة استقلالية البنك المركزي ناهيك عن التعديلات التي عرفها قانون النقد والقرض وفقا 01/01 .

ثانيا : تعديلات سنة 2003

يعتبر الامر 11/03الصادر في 26 اوت 2003 عن طريق امر رئاسي بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون 10/90، وجاء الامر ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي باعداد منظومة مصرفية تتكيف مع البيئة الدولية والمقاييس العالمية، وكاستجابة ايضا للتقدم الذي يحدث داخل المحيط المصرفي الجزائري، ويهدف هذا التعديل الى مايلي :

– تعزيز العلاقة بين البنك المركزي وبنك الحكومة وذلك من خلال انشاء لجنة مشتركة بين البنك المركزي ووزارة المالية لتسيير استخدامات الخارجية والدين الخارجي؛

– دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته وذلك من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس ادارة بنك المركزي، من خلال تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة انشطة البنوك؛

– ومن خلال هذا يمكننا القول ان الامر 11/03 حدد بوضوح العلاقة بين البنك المركزي وبنك الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في اطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية، ومنح الحكومة السلطة المضادة ويعود السبب في ذلك الى حالتي الافلاس والفساد التي شهدها كل من بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي .

تعديل قانون النقد والقرض سنة 2004

القانون رقم 01/04 الصادر في 2004/03/04الخاص بالحد الادنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر ' فقانون المالية سنة 1990يحدد الحد الادنى لرأسمال البنوك ب 500مليون دينار جزائري وب 10مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية، بينما حدد الحد الادنى لراس المال في سنة 2004 ب 2.5 مليار دينار للبنوك 50مليون بالنسبة للمؤسسات المالية، فكل مؤسسة لاتخضع لهذا الاعتماد وهذا يؤكد تحكم السلطات السياسة والنقدية في الجهاز المصرفي .

القانون 02/04 الصادر في 2004/03/04 الذي يحدد شروط تكوين الاحتياطي الاجباري لدى دفاتر بنك الجزائر، ويتراوح معدل الاحتياطي الاجباري بين 0 بالمئة 15 بالمئة كحد أقصى .

القانون رقم 03/04 الصادر في 2004/03/04 الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية و يهدف هذا النظام الى تعويض المودعين في حالة عدم امكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم، يودع الضمان لدى البنك المركزي .

الفرع الثاني : تعديل قانون النقد والقرض 2017/2009 [1]

إن قانون النقد والقرض لسنة 2009 الصادر وفق الامر 03/09 بتاريخ 26 ماي 2009، صدر لتكملة النقائض في الامر 11/03 المتعلقة بقانون النقد والقرض 2003 ' حيث برزت اختلالات في السياسة النقدية المتبعة، وفي آليات مراجعة البنوك والمؤسسات المالية بالاضافة الى تغيير نمط التسجيل المحاسبي والرغبة في تحديث الخدمات المصرفية للبنوك لتكييف مع البيئة الدولية، كل هذه الاسباب دعت الى اصدار هذا التعديل والذي يهدف إلى:

***على مستوى القواعد العامة المتعلقة بنشاط البنوك :**

في هذا المجال نصت المادة 33 من الامر 03/09 على انه :

– يمكن للبنوك والمؤسسات المالية ان تقترح على زبائنها خدمات مصرفية خاصة ' غير انه من الافضل تقدير المخاطر المتعلقة بالمنتج , ولضمان الانسجام بين الادوات ان يخضع كل عرض لمنتج معين بترخيص مسبق يمنحه البنك المركزي؛

[1] امحمدي دليلة – حاج احمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 13-15

– يمكن للبنوك والمؤسسات المالية ان تحدد نسبة الفائدة الدائنة والمدينة بكل حرية' وكذلك معدلات ومستوى العملة المطبقة على العمليات المصرفية ويتكفل البنك المركزي بتحديد معدل الفائدة الزائدة التي لايمكن للبنوك والمؤسسات المالية تجاوزها؛

– الزام البنوك والمؤسسات المالية بابلاغ زبائنها والجمهور بالشروط البنكية التي تطبقها في عملياتها وخاصة معدلات الفائدة الفعلية الاجمالية على هذه العمليات، كما يترتب عن اي تأخير قد يحث في تنفيذ اي عملية قيام البنك او المؤسسة المالية بتعويض الزبون؛

– الزام البنوك او المؤسسات المالية بوضع جهاز رقابة داخلي الهدف منه الاستغلال الامثل والفعال للموارد؛

– الزام اي مستثمر اجنبي يريد انشاء بنك بنك او مؤسسة مالية في الجزائر مستقبلا بحصة لا تتعدى 49 بالمئة ومنح 51 بالمئة من رأس المال الى المساهمين الجزائريين مع تمتع الدولة بحق الشفعة في حالة التنازل عن اي بنك اي بنك او مؤسسة مالية اجنبية عاملة بالجزائر؛

– منح بنك الجزائر الصلحيات التامة بالاشراف والمراقبة لجميع عمليات البنوك الاجنبية العاملة في الجزائر بالنظر الى المستجدات التي طرأت على الساحة المالية سنة 2008؛

– تكليف بنك الجزائر بالسهر على فعاليات انظمة الدفع وتحديد قواعد تسييرها مع ضمانة امن وسائل الدفع من غير الاوراق النقدية، اضافة الى تعزيز امن ومتانة المنظومة البنكية عن طريق متابعة البنوك العمومية والخاصة العاملة في الساحة، والزامها بحماية مصالح زبائنها والتزامها بالحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي للبلاد .

جاء هذا الاصلاح لسنة 2010، عن طريق الامر رقم 04/10 المؤرخ في 2010/08/20 حيث جاء باهم النقاط التالية :

– تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الازمات .

– الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة افضل البنوك .

– مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف .

تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011:

قصد تطوير اكثر اطار تنظيمي للاستقرار المالي ' وفي التأقلم مع المعايير الجديدة لجنو بازل الدولية، و اصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطرالسيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 يلزم البنوك معامل سيولة ادنى يجب احترامه ' كما اصدر المجلس نظاما ثانيا، من اجل تطبيق احسن لتسيير السيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان يدعمان ادوات الاشراف والرقابة، في تعزيز اكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في اطار ادارته لسياسة النقدية .

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة :**

بعد انخفاض اسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في ايراداتها لتمويل الموازنة العامة، والتي تعتمد اساسا على المحروقات .

لجأت الجزائر الى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من اجل تمويل الموازنة العامة للجزائر . وهذا باصدار قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 2017/10/11 . والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي المادة 45 ' والتي تنص على ان يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من اجل المساهمة على وجه الخصوص في :(المادة 45من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11-10-7201

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة
- تمويل الدين العمومي الداخلي
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار
- توازن ميزان المدفوعات

ومن ابرزماجاء به قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ 11-10-2017 نعرج المادة 53 من الامر 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 والتي تنص في فقرتها "ب" على الآتي:

– يرخص البنك المركزي بشراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية ' بهدف تغطية احتياجات التمول للخزينة العمومية , والتي كانت قبل هذا القانون تكون شكل أذونات خزانة لا تتعدى 240 يوما ' او تسبيقات لا تتعدى 10 بالمئة من اجراءات السنة الفارطة.

– يرخص للبنك المركزي بشراء للسندات من الخزينة العمومية ' بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي على عكس المادة 46 من الامر 03-11 في فقرتها 03 .

– يرخص للبنك المركزي بشراء مباشر للسندات من الخزينة العمومية ' التمويل للصندوق الوطني للاستثمار .

المطلب الرابع : عصرنة النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض :

يعد التقدم التكنلوجي من اهم المتغيرات التي ساهمت في احداث تحول جذري في انماط العمل المصرفي في عصر العولمة المالية، ولعل اهم ما اصبح يميز هذه الاعمال في هذا العصر هو تفقم دور التكنلوجيا المصرفية، والسعي نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنلوجيا الاتصال والمعلومات، من اجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الحدمة المصرفية، بما يتوافق والايقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين . [1]

حيث اهتمت البنوك اهتماما كبيرا بتكثيف الاستفادة من احدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب اللآلية، وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير اساليب تقديمها، وسعيا منها لمواكبة التطورات في هذا النوع من الصناعة، عملت البنوك الجزائرية على عصرنة قطاعها المالي والمصرفي، وهو موضوع كثر الحديث عنه وزاد الاهتمام به في الجزائر.

ونعني به ادخال تكنلوجيا الاعلام والاتصال في النشاط المالي والمصرفي، وظهور خدمات بنكية الكترونية نتيجة لعصرنة كل انظمة الدفع والسحب،الائتمان، التحويلات المالية، الخدمات المصرفية، التنظيم الداخلي للمصروف .

وبالرغم من كل المجهودات المبذولة الا ان الفجوة التكنلوجية ما تزال كبيرة بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك الاجنبية عربية كانت او غربية .

[1] تونسي وسام، مرجع سبق ذكره، ص 17-21

الفرع الاول : مفهوم عصرنة النظام المصرفي

هي عملية تطوير كل العوامل المادية والمالية والبشرية وتكريسها من أجل مواكبة التطور التكنلوجي والانتماء الى النظام المصرفي العالمي .

الفرع الثاني : متطلبات عصرنة النظام المصرفي

***مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في االعمل البنكي :**

ان اكثر مايميز العمل المصرفي في ظل العولمة المالية هو تفاقم دور التكنلوجيا المصرفية ' والسعي نحو تحقيق الاستفادة من من تكنلوجيا المعلومات والاتصال اجل تطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والايقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين .

ولعل اهم هذه المحاور التي يجب اخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنلوجيا ' من أجل ترقية تقديم الخدمة المصرفية تتمثل فيما يلي :

– زيادة الانفاق الاستثماري في مجال تكنلوجيا المعلومات '

– التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفأة اعلى وتكلفة اقل '

– العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة اخرى '

– تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء ' بالاضافة الى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الاخرى .

*** تنويع الخدمات المصرفية :**

نظرا لحدة المنافسة التي اصبحت تواجه البنوك الجزائرية ' بات لزاما على هذه الاخيرة تدعيم قدراتها التنافسية من خلال تقديم حزمة متنوعة ومتكاملة من الخدمات المصرفية تجمع فيها مابين التقليدي والحديث تكريسا لمفهوم البنوك الشاملة ومن اهم هذه الخدمات نذكر على سبيل المثال : –

الاهتمام بالقروض الاستهلاكية الموجهة لتمويل الاحتياجات الشخصية والعائلية '

– الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛

– استخدام اسلوب الائتمان الايجاري؛

– القروض المشتركة ’

تقديم خدمات الاستشارة وخدمات الحيطة من مخاطر تقلب اسعار الفائدة واسعار الصرف .

*** تطوير العنصر البشري :**

– يعتبر رأسمال الفكري والبشري في الغصر الذي نعيش فيه وهو عصر المعلومات ’ الثروة الحقيقية للأمم والأساس في العملية التنافسية الاقتصادية باعتبار عنصر الابداع والابتكار ’ فان تطوير هذا العنصر في البنوك الجزائرية يتطلب العديد من الاستراتجيات الواجب العمل بها نذكر منها ما يلي :

– الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستثمار الدولية في تدريب الاطارات المصرفية على استخدام احدث الطرق النظم البنكية ’

– وضع نمذج لتقييم اداء العنصر البشري من خلال عدة معايير تأخذ في اعتبارها اداة الوحدة ودوره في تحقيق هذه النتائج ’

– الرفع من مستوى كفاءة العاملين باعطاء الاولوية في توظيف لخرجي الجامعات ’

***تطوير التسويق المصرفي :** يعد تبني مفهوم التسويق الحديث ’ اي دراسة السوق البنكي والزبون المستهدف مع تحديد رغباته واحتياجاته مع التكييف المؤسسة البنكية معها .

واشباع هذه الاحتياجات و الرغبات بدرجة اكبر من درجة الاشباع التي يحققها المنافسيين.

امرا في غاية الاهمية في ظل التحولات العميقة التي تشهدا الساحة المصرفية .

ومن اهم وظائف التسويق الحديثة التي ينبغي التركيز عليها نذكر :

– خلق او صناعة العميل بالسعي نحو العميل المرتقب ,

– تصميم مزيج الخدمات المصرفية بما يحقق حاجات ورغبات عملاء ورضاهم ’

– العمل على اكتشاف الفرص الاقتصادية ودراستها وتحديد والمشروعات الجيدة ’

– تصميم مزيج الخدمات المصرفية بالشكل الذي يتلاءم و حاجات وقدرات العملاء المالية وذلك باستخدام الاساليب الحديثة سواء من حيث النوعية اوسبل تقديم خدمة ’

– متابعة ومراقبة السوق المصرفية و الوقوف على انطباعات العملاء حول مزيج خدمات المصرفية المقدمة لهم ’

– تدعيم وسائل الاتصال الشخصي وتكثيف وسائل الحوار المتبادل مع العملاء .

*** مواكبة المعايير الدولية :**

وهذا عن طريق :

– **تدعيم القواعد الرأسمالية** :تحتل قضية رأوس اموال البنوك اهمية بالغة بوصفها ضمان الامان لمواجهة الصدمات و الأزمات، فضلا عن اهميتها في تعزيز القدلرة الاستثمارية للبنك ' وتحسين نظام تقويم المخاطر، من ثم فقد اهتمت لجنة بازل باصدار مشروعها الثاني المتعلق بالكفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجم المخاطر التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن الاقتراحات

لم ترفع الحد الادنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول به حاليا 8 بالمائة إلا إن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن ان يؤدي الى زيادة كبيرة في الحجم المطلق المتطلبات الرأس المال ' وفي ضوء ما تقدم فان البنك المركزي الجزائري ملزم بالزام كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس مالها , وهي خطوة هامة على طريق مواكبة المعايير الدولية وتقوية مراكز بنوك جزائرية ,اذ يجب تعزيز هذا الاتجاه سواء عن طريق بورصة أوراق المالية او من خلال الاندماج .

تطوير السياسات الائتمانية: حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخابر البنكية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان 'كما اهتمت بوضع ظوابط للحد من مخاطر الاقتراض للعملاء ذوي العلاقة بالبنك .

– **الاهتمام بادارة المخاطر:** مم لاشك فيه ان العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر المتمثلة في مخاطر الائتمان'السيولة'السمعة'الاستثمار'المخاطر الالكترونية ....الخ .

ونظرا لتنوع هذه المخاطر واهمية قياسها فان البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ اجراءات لتحقيق ذالك .

خاتمة الفصل:

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل من مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري منذ سن قانون النقد والقرض وبداية العمل به وكل ما طرأ عليه من تغيرات، توصلنا إلى أن هذا القانون كان الركيزة الأساسية في تطور الجهاز المصرفي الجزائري، بما فيه الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري الذي كان له الدور الأساسي في عصرنة القطاع المصرفي مما فتح له المجال في توسيع دائرة التعامل والولوج بها إلى السوق الدولية.

الفصل الثاني: البنوك الأجنبية في الجزائر

مقدمة الفصل

يحصي بنك الجزائر 20 بنكا معتمدا في الجزائر الى غاية يناير 2020، وجاء في قوائم بنك الجزائر أسماء البنوك العشرين والمؤسسات المالية التسعة المعتمدة الى غاية عام 2020 والناشطة حاليا في الجزائر حسب البيان الرسمي للبنك الموضع على المستثمرين.

وأوضح نفس المصدر أن البنوك العشرين الناشطة في الساحة المالية الجزائرية هي بنك الجزائر الخارجي البنك الوطني الجزائري القرض الشعبي الجزائري بنك الفلاحة و التنمية الريفية بنك التنمية المحلية الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك البركة الجزائري سيتي بنك/فرع بنك بنك المؤسسة العربية المصرفية–الجزائر ناتيكسيس–الجزائر سوسييتيجينيرال البنك العربي–الجزائر/فرع بنك بي أن بي الجزاير تروست بنك–الجزائر هاوسينغ بنك الجزائر بنك الخليج–الجزائر فرانسابنك الجزائر بنك القرض الفلاحي التعاضدي–الجزائر أش أس بي سي–الجزائر/فرع بنك و بنك السلام–الجزائر.

أما المؤسسات المالية الناشطة في الجزائر فهي شركة إعادة التمويل الرهني المؤسسة المالية للاستثمار والمساهمة وتوظيف الأموال (سوفينانس) الشركة العربية للإيجار المالي المغاربية للإيجار المالي–الجزائر سيتيلام–الجزائر الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية الشركة الوطنية للإيجار المالي إيجار ليزينغ والجزائرإيجار .

هذا الارتفاع قابله أيضا ارتفاع عدد الوكالات المعتمدة في الجزائر حيث قدر عددها في نهاية السنة الماضية ب 1083 وكالة ومن مجموع القروض الممنوح نصفها على المدى البعيد خصصت 2249 مليار دج للمؤسسات الخاصة (52.33)أما حصة القطاع العمومي فقدرت ب 47.66 مع أكثر من 2048 مليار دج من القروض في حين قدرت قيمة القروض التي منحت للإدارات المحلية ب 422.000 دج ويعتبر القرض البنكي عنصرا هاما في مجال تمويل الاستثمار المثمر والنمو خارج المحروقات في الجزائر مع ارتفاع دور البنوك التجارية في تطوير قروض سليمة موجهة للاقتصاد حسب ما صدر

مؤخرا عن بنك الجزائر ومن خلال هذه المعلومات سنطلع عن المؤسسات البنكية الاجنبية في الجزائر وحدود ممارسة نشاطاتها في ظل هذه المباحث.

المبحث الاول البنوك الاجنبية في الجزائر

المبحث الثاني أهمية البنوك الأجنبية في الجزائر و نظام الرقابة المصرفي

المبحث الأول: البنوك الاجنبية في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر أحد أهم التدفقات المالية نظرا للدور الحيوي الذي يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها .ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الاجنبي المباشر كان من الضروري أن تعمل الجزائر كغيرها من الدول على اتباع سياسات اقتصادية مناسبة من أجل تهيئة مناخ استثماري ملائم لاجتناب رؤوس الاموال الاجنبية وتحفيز المستثمرين وحمايتهم والعمل على توجيههم نحو الاستثمار في مختلف القطاعات وأجراء العديد من الاصلاحات لتحسين مستوى أداء المنظومة البنكية و يعتبر قانون النقد والقرض من أهم النصوص التشريعية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق وتبني مبادئه ومن أهم التدابير التي جاء بها القانون السماح لفروع البنوك والمؤسسات المالية الاجنبية الحصول على ترخيص و مزاولة أنشطتها المصرفية في السوق البنكي الجزائري.

المطلب الأول: مدخل للبنوك الأجنبية في الجزائر

أن صدور قانون 90-10 البنوك المؤسسات المالية الاجنبية الحق في انشاء فروع لها في الجزائر وتخضع لنفس القوانين المطبقة على البنوك والمؤسسات الجزائرية.وذلك ابتداءا من صدور القانون ويجب على كل مؤسسة أن تملك ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض.وهو عبارة عن قرار صادر من محافظ بنك الجزائر و يجب على هذه البنوك والمؤسسات المالية استعمال رأسمال يوازي على الاقل الرأسمال الادنى المطلوب تأمينه من طرف المؤسسات المالية و البنوك الجزائرية .كما هو محدد بواسطة المادة 90-01المتعلق برأسمال الادنى للبنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر .و قد حددت المادة 93-01شروط تامين أي بنك أو مؤسسة مالية و شروطإقامة فروع لبنوكو مؤسسات مالية أجنبيةومن بين هذه الشروط نذكر ..

-القانون الاساسي للبنك او المؤسسة المالية

-تحديد برنامج النشاط

-الوسائل المالية والتقنية المرتقبة

عرفت الساحة البنكية بعد صدور قانون النقد والقرض عدة تطورات" ففي إطار هذا القانون (90 /10) تم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة. وبموجب ذالك تم إنشاء بنك البركة الجزائري علي شكل شركة بين مجموعة البركة السعودي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري في 03/11/1990. بالإضافة إلي منح الاعتماد للعديد من البنوك الخاصة من طرف مجلس النقد والقرض والتي نذكر منها[1]:

أ) "سيتي بنك في 03/11/1990

ب) بنك العرب للتعاون في 24/09/1998 .

ت) الوكالة الجزائرية للبنك في 28/10/1999 .

ث) ناتكسيس بنك في 27/10/1999 .

ج) الشركة العامة في 04/11/1999

. ح) البنك العام المتوسطي في 30/04/2000 .

خ) الريان بنك في 08/10/2000 .

د) بنك العرب الجزائر في 15/10/2001 .

ذ) البنك الوطني الشعبي الباريبي في 31/01/2002 .

ر) ترست بنك.

ز) اركو بنك.

س) بنك الخليج الجزائر في 15/12/2003 .

ش) بنك هرمز الجزائري.

" "أما فيما يخص البنوك الخاصة الجزائرية

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر-، 2014، ص150

/ الخليفة بنك في 27/07/1998

/ البنك التجاري الصناعي في 24/09/1998 .

/ المجمع الجزائري البنكي في 28/10/1999 .

/ البنك العام للبحر الأبيض المتوسط في 30/04/2000.

– سياسات البنوك الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر:

نشاط البنوك الأجنبية:

نظرا لأهمية البنوك الأجنبية في العديد من البلدان فقد زادت الدوافع لاستقبالها في البلدان المضيفة لما لها من دور في القطاع المصرفي المحلي، فالتواجد الكبير للبنوك الأجنبية يعزز القدرة التنافسية للقطاع المصرفي، "منافسة أكبر" أمر مرغوب فيه لعدد من الأسباب Ramon Moreno and Agustin Villar): تعزيز كفاءة الخدمات المالية ، تحفيز الابتكار ، والمساهمة في الاستقرار ، كما يمكن أيضا من توسيع نطاق الوصول للمقترضين المؤهلين للتمويل مما قد يزيد الإقراض الكلي وتعزيز النمو، إضافة إلى ذلك فالبنوك الأجنبية التي عادة ما تكون أكثر قوة من البنوك المحلية تضمن نقل الخبرات المصرفية والتكنولوجيا اللازمة ، كما تعتبر البنوك الأجنبية ظاهريا وسيلة فعالة لدعم الميزانيات العمومية للبنوك المحلية غير الفعالة، كما تسهم في تحسين البنية التحتية للنظام المالي من خلال قدرتها التي تفوق الدول المضيفة في حد ذاتها على إدخال التقنيات المتقدمة في التدقيق والمحاسبة ومراقبة الائتمان ما يظهرها اكثر نضجا واستقرارا .

أما من الجانب الاقتصادي الكلي فوجود بنك أجنبي يمكن تحسين الأنظمة المصرفية وضمان تمويل ثابت للنشاط الاقتصادي للبلدان المضيفة ويمكن اعتبار ذلك كوسيلة لتنويع المخاطر في حالة حدوث الانكماش الاقتصادي (Bouzidi Fathi,2010) لكن هذه الأسباب الايجابية لا تظهر الوجه الخفي للبنوك الأجنبية التي تعتبر الركيزة الأساسية في غسيل التهرب الجبائي (BLACHIMENT DE LA FRAUDE FISCALE) بدافع تحقيق الربح والبحث عن الأمثلية الجبائية، تحت غطاء شركات وحسابات بنكية أوف شور

(Offshore)، كرست مبدأ الاحتيال والتهرب الجبائي بالتردد العالي الممارسان على نطاق دولي واسع ضمن مراكز مالية أوفشور (CFO) من خلال العمليات بين فروع البنوك عن طريق مخططات دولية متشابكة يصعب تتبعها (حجة الله شاوش، خليل طيار ، 2017) ، ما يجعل من هذه البنوك الأجنبية خطرا في حد ذاته على اقتصاديات الدول المضيفة.

إن تبني استراتيجية إصلاح المنظومة البنكية في اطار الانفتاح على الممارسات الدولية التي عجزت بيئة الأعمال والمنظومة القانونية الوطنية على اسيتعابهما من خلال قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 سمحت بتغيير الهيكل المصرفي الجزائري من حيث طبيعة البنوك المكونة له وهذا بفتحه المحال للبنوك الأجنبية بالعمل في السوق المصرفية الجزائرية بحرية كاملة يضمنها القانون، وقد شهد القطاع المصرفي الجزائري لحد الآن دخولا لا بأس به للبنوك الأجنبية، فمنذ إنشاء بنك البركة الجزائري سنة 1991 والذي يعتبر أول بنك برأس مال مختلط عام وخاص؛ جزائري (بنك BADR) وسعودي (بنك البركة وبين البنك الجزائري الخارجي (BEA) بإنشائه لشركة أوفشور بالشراكة مع المجمع السعودي البركة بنسبة 50% المتخصصة في الايجار المالي (ASL LTD)، ما يعتبر سابقة خطيرة شهدتها البيئة الجزائرية الأكبر بنك جزائري عمومي وممارسته النشاط الاوفشور في جزر العذراء البريطانية منذ سنة 1990، وتأكيد نائب المدير العام السيد الزهر لطرش على قانونية العملية (عنوان الشركة في تونس وتأسيس الشركة في الجزر العذراء البريطانية) أحد أهم الجنات الضريبية العالمية، لكن على الرغم من الجانب القانوني للعملية نجد أن اخفائها وعدم التصريح بها ضمن القوائم المالية للبنك يجعلها شبهة لقيام القطاع العام بممارسات غير اخلاقية وتداولات مالية بعيدة عن الهيئات الضريبية والعمومية بما يجعلها ليس فقط عرضة للتهرب الضريبي بل لتلويث المال العام. ما يدفعنا للتساؤل حول المستفيد من قيام مؤسسة عمومية من هذه العملية؟؟؟.

بدأت البنوك الأجنبية في الجزائر تنمو بسرعة من حيث حجم الأعمال وعدد الفروع، وفي نهاية سنة 2015 تم تسجيل 14 بنك أجنبي يمارس نشاطه في القطاع المصرفي الجزائري،

بالإضافة إلى 07 مكاتب تمثيل البنوك أجنبية حيث أن هذه البنوك لم تدخل للعمل في نفس الوقت ، كما يلاحظ أيضا تعدد جنسياتهم وإمكانياتهم وحجم ومستوى تواجدهم.

قمنا باستخدام مجموعة من أدوات جمع البيانات عن طريق تشخيص بيئة الأعمال الجزائرية، التحليل الوثائقي التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة السنة 2010، 2011،2012،2013)، المواقع الالكترونية للبنوك، التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2015، ويتكون مجتمع البحث من 3 بنوك أجنبية تمثل 21.42% من مجموع البنوك الأجنبية الناشطة في بيئة الأعمال الجزائرية. بالنسبة لعينة الدراسة فهي عبارة عن فروع البنوك أجنبية فرنسية وعربية مقيمة في الجزائر في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر تعود ملكية رأسمالها 100 % للمؤسسة البنكية الأم، وهي بنك سوسيتي جنرال الجزائر، بنك الخليج وبنك العرب ، وقد تم اختيار هذه البنوك نظرا لكونها من أول البنوك التي دخلت للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري، كما أن عدد الوكالات الكبير المنتشرة عبر كافة ولايات الوطن يعبر على رغبة هذه البنوك في تعزيز دورها في القطاع المصرفي الجزائري وتقديم خدماتها لأكبر قدر من العملاء، كما أن توفر المعلومات الخاصة بهذه البنوك للفترة (2010)

الفرع الأول: لمحة عامة عن بنك سوسيتي جينيرال Société Générale

سوسيتي جينيرال هو أحد البنوك التجارية المملوكة بنسبة 100% من بنك سوسيتي جينيرال فرنسا ، موجود في الجزائر منذ س نة 2000، حيث يقدم البنك مجموعة من الخدمات لجميع أنواع الزبائن كالأفراد، المهنيين، والمؤسسات.

تعتبر الموارد البشرية في سوسيتي جينيرال الجزائر عنصرا أساسية وضرورية في تصميم استراتيجيته وتطوره، وتركز إدارة الموارد البشرية على استراتيجية النمو المستدام، على نهج يعتمد على التوظيف الانتقائي ودعم التكامل والمتابعة والإدارة الوظيفية المدعومة ببرامج

تدريبية تجمع بين الكفاءة والخبرة، والذي يستند بشكل خاص إلى القيم المشتركة ضمن مجموعة سوسييتي جينيرال وهي[1]:

- روح الجماعة؛
- الابتكار؛
- المسؤولية؛
- والمشاركة.

وتكمن قوة وقيمة بنك سوسيتي جينيرال على التحسين المستمر للخدمات المقدمة إلى الزبائن، وفي هذا الصدد قامت بإعداد نظام يتكون من[2]:

- إرضاء الزبائن عن طريق التعامل الفعال مع متطلباتهم؛

-تشجيع الابتكار لتلبية احتياجاتهم بشكل أفضل وتنفيذه من أجل إرضاء الزبائن وكل الشركاء، ويعتبر مصدر نجاح وانجاز بالنسبة للبنك؛

-إنشاء إدارة الجودة لضمان التحسين المستمر، حيث يسعى دوما البنك إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة إلى الزبائن، والذي حصل على شهادة الأيزو ISO 9001 إصدار 2008 تتضمن جميع عمليات التجارة الدولية، وفي جانفي 2017 قرر البنك توسيع نطاق الشهادة العملية منح القروض للمؤسسات، والانتقال إلى الإصدار الجديد من معايير الأيزو.

بنك سوسيتي جينيرال لديه الرغبة المستمرة لجلب أفضل الخدمات الممكنة لزبائنه، ومع ذلك يمكن أن تنشأ صعوبات في تشغيل حسابهم أو الاستفادة من الخدمات التي تحت تصرفهم، في هذه الحالة وكالتهم الخاصة بهم هي المحور الأول لهم، أقرب خطوة.

إلى مستشار أو رئيس وكالتهم باستخدام أي وسيلة على راحتهم مباشرة إلى الوكالة عن طريق الهاتف أو الفاكس أو الرسالة، إذا كانوا لم يوافقوا على الإجابة التي قدمتها الوكالة لهم، يمكنهم الاتصال على خدمة شكاوي الزبائن لجودة الخدمة.1 والشعار الخاص بالبنك:

[1] www.societegenerale.dz/notre_strategie.html consulté le : 12/01/2019.
[2] www.societegenerale.dz/service_qualite.html consulté le : 12/01/2019.

Développons ensemble, L'esprit d'équipe والذي يعني: النتطور معا، بالروح الجماعة[1].

الفرع الثاني: لمحة عامة عن بنك بي أن بي باريبا BNP Paribas

بي أن بي باريبا الجزائر هو أحد البنوك التجارية المملوكة بنسبة 100% من البنك بي أن بي باريبا فرنسا، موجود في الجزائر منذ سنة 2002، ما سمح له في أداء جميع العمليات المتعارف عليها لدى البنوك. ويعتبر بنك بي أن بي باريبا ش ريك مرجعي للمؤسسات الكبرى في الجزائر، والشركات متعددة الجنسيات وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

بي إن بي باريبا الجزائر هي جزء من مجموعة بي إن بي باريبا، الرائدة عالميا في الخدمات البنكية والمالية. يتوفر في الجزائر أكثر 71 وكالة موزعة على 19 ولاية، ويزيد البنك من معرفته ويتكيف باستمرار مع تطور الزبائن المتنوعين للغاية[3].

من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة لزبائنه بشكل أفضل، يوفر لهم البنك شبكة واسعة من الوكالات ومراكز الأعمال، ومركز مخصص للعلاقات مع الزبائن، والاتصال المباشر، وعروض مبتكرة وشخصية وغيرها، ومهما كان مشروع الزبائن فإن البنك يقدم حلولا تتناسب مع احتياجاتهم وتوقعاتهم من أجل: [4]

- تبسيط العمليات البنكية اليومية؛

-وسائل الدفع والسحب؛

-عرض وإدارة حسابتهم عن بعد: الخدمات البنكية عبر الانترنت، مركز علاقات الزبائن، أجهزة الصراف الآلي، الرسائل القصيرة؛ - حلول التمويل المصممة خصيصا لجعل مشاريعهم حقيقية واقعية.

[1] دغنوش العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، رسالة دكتوراه (غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص.202. 2 بلقايد إبراهيم، مرجع سابق، ص. 204.

[2] بلقايد إبراهيم، مرجع سابق، ص204.

[3] www.bnpparibas.dz/nous-connaitre/recrutement/nos-metiers consulté le : 07/05/2018.

[4] www.bnpparibas.dz/nous-connaitre/activites-et-filiales consulté le : 12/01/2019.

يقوم البنك بتدريب العاملين لتطوير مواهبهم طوال حياتهم المهنية، حيث يرافق العاملون فريق تدريب الموارد البشرية في تطوير المعرفة المهنية اللازمة لنشاطهم، ويتم إعداد برنامج تدريبي ذات فعالية وتكييفه وفقا لمتطلبات مهنتهم، من بين الدورات التي يقدمها بي إن بي باريبا للعاملين[1]:

- التحليل المالي؛
- التقاضي البنكي؛
- لوائح الصرف الأجنبي؛

تنمية القيادة؛

إدارة المشاريع المهنية.

كما يتم توفير برامج الدراسات العليا، مثل درجة الماجستير، ماجستير إدارة الأعمال، كجزء من دعم العاملين، ولدى بنك بي إن بي باريبا مركز تطوير المهارات الخاص به الموجود في بيئة تعليمية حديثة، لضمان أفضل ظروف التدريب لجميع العاملين فيها، وبالإضافة لنشاط البنك الرئيسي، توجد خطوط أعمال ومهن أخرى تتمثل في وظائف الدعم والاستشارات، وهذه المهن التي غالبا ما تمارس في المكتب الرئيسي للبنك، تضمن اتساق جميع أنشطتها (الامتثال، التدقيق، الشؤون القانونية، المالية، المخاطر، غرفة التجارة، التنظيم وتكنولوجيا المعلومات، الموارد البشرية، التسويق، التواصل، وغيرها).

والشعار الخاص بالبنك: La banque d'un monde qui change والذي يعني: بنك يتطور العالم يتغير[2].

[1] www.bnpparibas.dz/nous-connaitre/recrutement/formation consulté le : 07/05/2018.
[2] www.bnpparibas.dz/nous connaitre/recrutement/nos-metiers. consulté le : 12/01/2019.

الفرع الثالث: مفهوم البنوك الاجنبية

تعتبر البنوك مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة تتميز بخضوعها لعوامل المنافسة والتطور المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي.كما تعد من اهم المؤسسات التي تأثرت بتدويل العمل المصرفي وهي من أكثر القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية او المحلية .

وقد ساهمت البيئة المتغيرة و المتحررة في توسيع نشاط البنوك الاجنبية و اتجاهها لتوسيع حجم التجارة الدولية.وزيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي. والرغبة في الحصول على فرص جديدة للربح و هذا ما أدى الى تزايد أهميتها وتأثيرها على النشاط الدولي .

تعرف البنوك الاجنبية بأنها البنوك التي تنظم بموجب قوانين دولة أجنبية .حيث تشارك مباشرة في الاعمال المصرفية خارج الدولة الأم. كما يتم تحديد اذا ما كانت البنوك أجنبية أم لا باستخدام التعريف المطبق عموما في الأدبيات الاقتصادية .حيث اذا كانت 50 أو أكثر من ملكية الاسهم تعود للاجانب فان البنك يعتبر بنك اجنبي فالبنوك متعددة الجنسيات هي عبارة عن شركات متعددة الجنسيات يقتصر نشاطها في مجال البنوك .بحيث تقوم هذه البنوك بفتح فروع في بلدان مضيفة (غير البلد الاصيل)من اجل الاستفادة من الامتيازات المتواجدة في البلد المضيف. وبصفة عامة فالبنوك متعددة الجنسيات هي شركة تنتج و/أو تعرض منتجاتها في الخارج فالبنك متعدد الجنسية هو البنك الذي يضبط و يراقب الانشطة المصرفية في العديد من البلدان و حتى تقوم البنوك الاجنبية بتطوير نشاطاتها في الخارج وجب عليها ان تكون قاعدة فعلية في الأسواق الخارجية .وتحددطريقة دخول البنوك الأجنبية الى الاسواق المصرفية وفقا لاستراتيجياتها في هذا المجال.

الفرع الرابع: خصائص البنوك الاجنبية

للبنوك الأجنبية مجموعة من الخصائص تتمثل في[1]:

- **دورها الكبير**

[1]ZUHAYR MIKDASHI."lesbanques a l ere de lamondialisation "paris:Economica 1998.pp98.99

أصبحت تسمى أيضا البنوك متعددة القومية ليس متعددة الجنسيات اذ أن لها جنسية واحدة هي جنسية الوطن الأم الا أنها كالشركات المتعددة الجنسيات تعمل على نطاق عالمي في تحول الرأسمالية العالمية من الرأسمالية القومية إلىالرأسمالية ما وراء الحدود القومية في زمن العولمة حيث غدت هذه الشركات المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي

- **ازدياد درجة تنوع الانشطة**

البنوك الأجنبية تتميز بالتنوع الكبير في أنشطها .يرجع هذا التنوع في السياسة الانتاجية المتبعة ورغبة الادارة العليا قي تقليل احتمالات الخسارة بحيث اذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح في أنشطة أخرى

- **ضخامة الحجم**

تتميز هذه البنوك كونها كيان اقتصادي عملاق ومن المؤشرات الدالة على ذلك هو حجم رأسمالها واستثماراتها و تنوع انتاجها و كذا أرقام مبيعاتها و الايرادات التي تحققها و حجم انفاقها على البحث و التطوير .فضلا عن هياكلها التنظيمية و كفاءة ادارتها .

- **الانتشار الجغرافي الواسع –الأسواق–**

ان هذه الخاصية تميز البنوك الاجنبية بكبر مساحة السوق التي تغطيها و امتدادها الجغرافي بما لها من امكانيات هائلة في التسويق و فروع تابعة في أنحاء العالم لا سيما تميزها في مجال المعلومات و الاتصال

***المزايا الاحتكارية**

من الخاصية التي سبقت أتيحت للبنوك الأجنبية الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها و إيراداتها لأنها تتمتع باحتكار التكنولوجيا الحديثة و المهارات الفنية و الادارية ذات الكفاءات العالية و المتخصصة و تتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل .الادارة .التكنولوجيا و التسويق

- تعبئة الكفاءات

تتميز البنوك الأجنبية بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات.فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة.

الجدول رقم (2): أهم البنوك الأجنبية التي تنشط حاليا في الجزائر

البنوك	تاريخ إنشاء الفرع	مقر الشركة الأم	رأس مال المشارك به (دينار جزائري)
BNP PARIBAS	2002	فرنسا	
Société Générale	مارس 2000	فرنسا	500 مليون
CITI BANK	1992	نيويورك	-
Calyon	2007	فرنسا	2.5 مليار
Trust bank	30 ديسمبر 2002	-	750 مليون
HSBC	أوت 2008	فرنسا	2.5 مليار
NATIXIS	جانفي 2006	فرنسا	-
FRANSA BANK	سبتمبر 2009	فرنسا	-
بنك البركة السعودي	20 ماي 1991	السعودية	250 مليون
ABC BANK المؤسسة العربية المصرفية	سبتمبر 1998	البحرين	-
GULF BANK بنك الخليج	مارس 2004	الكويت	10 مليار
HBTF بنك الإسكان و التجارة و التمويل	2003	الأردن	-

المصدر: تم إعداده اعتمادا على المواقع الالكترونية للبنوك ولبنك الجزائر

الجدول(3): البنوك الأجنبية وفقا لمدة حياتها في الجزائر

البنك	طبيعته	تاريخ الإعتماد	تاريخ سحب الإعتماد
- بنك الصناعة والتجارة BCIA	أجنبي	1998/09/24	أوت 2003
- البنك العمومي المتوسط BGM	أجنبي	2000/04/30	-
- Compagnie algerienne de banque	أجنبي	1999/10/28	-
- سيتي بنك Citi Bank	أجنبي	1998/05/18	-
- Arab banking Corporation	أجنبي	1998/09/24 1999/10/27	-
- Natiexis amana banque	أجنبي	1999/11/04	-
الشركة العامة Societe gémérale	أجنبي	2000/10/08 2001/10/15	2006 -
- الريان بنك الجزائري	أجنبي	2002/01/31	-
- البنك العربي	أجنبي	1991/05/12	-
Paribas BNP	أجنبي	1995/05/07	-
- بنك البركة	أجنبي	1998/08/08	-
- يونيو بنك	أجنبي	2000/02/21	-
- موتة بنك	أجنبي		
- البنك الجزائري الدولي	أجنبي		

المصدر: بنك الجزائر.

المطلب الثاني: شروط انشاء بنوك أجنبية في الجزائر[1]

ان اقامة بنوك و مؤسسات مالية أجنبية في الجزائر يخضع لشروط قانونية أقرها مجلس النقد والقرض وهي تهدف الى ضمان كفاءة وقوة هذه البنوك و قدرتها على القيام بمهامها وحسب الامر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010المعدل و المتمماللأمر رقم 03-11المؤرخ في 26 اوت 2003و المتعلق بالنقد والقرض فقد شملت هذه الشروط الجوانب الخاصة بتأسيس البنوك الاجنبية والشروط الخاصة برأسمال الذي يضمن قدرة و ملاءة البنك بالإضافةإلى الشروط الخاصة بالمؤسسين ذاتهم .

الفرع الأول: الشروط الموضعية

تتمثل في

الشروط المتعلقة بالمؤسس

لا يجوز لاي كان أن يكون مؤسسا لبنك أو مؤسسة مالية أو عضوا في مجلس ادارتها و ان يتولى مباشرة و بوسطة شخص اخر ادارة بنك أو مؤسسة مالية أة تسييرها او تمثيلها باي صفة كانت أو ان يخول حق التوقيع عنها اذا حكم على هذا الشخص حكما قضائيا بسبب ما يلي –جناي

–اختلاس أو غدر أو سرقة أو نصب أو اصدار شيك دون رصيد أو خيانة أمانة

–الافلاس

–مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالمصرف

–التزوير في المحررات الخاصة التجارية أو المصرفية

–مخالفة قوانين الشركات

–اخفاء أموال استلمها اثر احدى هذه المخالفات

[1]Tahar hadj sadok"les risquesde l'entreprise rt de la baque .édition dahlab.2007.p57

–اذا اعلن إفلاسه أو ألحق بإفلاس أو حكم بمسؤولية مدنية كعضو في شخص معنوي مفلس سواء في الجزائرأو في الخارج ما لم يرد له الاعتبار الشروط المتعلقة بالمحل.

اذا اختار المستثمر انشاء بنك أو مؤسسة مالية فيجب عليه الاكتفاء بعميات الاقتراض دون أن يسمح له بتلقيالأموال من الجمهور و يشترط كذلك ان يكون مشروعا غير مخالف للنظام العام وهذه المشروعية ترتبط بمشروعية الاموال المستخدمة في تشكيل رأسمال التأسيسي طبقا للمادة 125 من قانون النقد و القرض[1].

الشروط المتعلقة بالدوافع

يشترط المشرع في المصرف محل التأسيسأن لا يكون الدافع وراءه القيام بالمضاربة المقموعة بقانون الصرف

الفرع الثاني: الشروط الشكلية

يتم انشاء المصارف الخاصة وفق الاجراءات المتفق عليها من طرف البنك المركزي وطبقا لقانون النقد والقرض.تحدد المادة 128 من قانون النقد والقرض انه لتأسيس البنوك أو المؤسسات المالية أن تتم في شكل مساهمة خاضعة للقانون الجزائري.

بالرغم من افتتاح السوق الجزائري و جاذبيته لاستقطاب الاستثمار الاجنبي خاصة في القطاع المصرفي الذي هو أهم قطاعات التعاون بين الجزائر و الدول الاخرى خاصة الأوروبية منها.

فالجزائر بلد غني بالمحروقات و إمكانياته كبيرة مصدرها العائدات النفطية .الأمر الذي خفض نسبة ديونها و إسهامه في تراكم الاحتياطات من العملات الأجنبية .إلا أن القطاع العمومي لازال هو المسيطر رغم البيئة التحفيزية المتوفرة.

[1]مجلة الشريعة و الاقتصاد /المجلد السابع /الاصدار الثاني لسنة2018 الرقم التسلسلي العدد 14/ربيع الثاني 1440ه/ديسمبر 2018م

المطلب الثالث: التحديات النقدية والسياسية والتكنولوجية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في الجزائر[1]

الفرع الأول تحديات نقدية و مالية

نذكر منها

- **ضعف الادخار**

هذا الضعف يؤثر سلبا على تنمية موارد البنوك التجارية وهو راجع الى انخفاض معدلات الفائدةو توفر الاستثمارات المربحة في السوق السوداء بالاضافة الى التهرب الضريبي و الاستفادة من تكاليف الفرصة البديلة في الدوائر غير الرسمية.

- **ضيق السوق النقدي**

الجهاز البنكي يحتاج الى سوق نقدية منظمة ومتطورة لأهميتها البالغة .حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية و توفير أدوات الدفع للبنوك ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي لمختلف قطاعاته وتقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات نذكر أهمها الحجم الكلي للودائع .تطور الحجم الكلي للقروض .تعدد و تنوع الاصول النقدية والمالية .تعدد و تنوع البنوك المتعاملة في السوق و قدرتها على توفير أدوات الدفع و القيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة.

- **غياب سوق مالي نشط**

تعتبر بورصة الجزائرحديثة و فتية حيث بدأت نشاطها في جانفي 1998 وتتسم بقلة التعاملات و بذلك حرمت البنوك التجارية من مزايا التعامل في هذه السوق من خلال التمويل .التعامل شراء و بيعا .الربح و زيادة رأس المال.

[1] مليكة زغيب، **النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل، جامعة سكيكدة**، ص.ص401-404

الفرع الثاني: تحديات السياسية والقانونية

تحديات سياسية و قانونية تمثل هذه التحديات في

- **هيمنة القطاع العمومي**

يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة و عمليات البنوك.و على الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك و تخفيف قيود الدخول الى القطاع المصرفي إلا أن القطاع العمومي مازال يمتلك حصة أكبر في الجهاز المصرفي ب 08 بنوك عمومية وهي الأكبر حجما.

- **القيود القانونية**

وهي مجموع النصوص القانونية و التشريعية و التعليمات التنظيمية التي تؤطر النشاط البنكي حيث أنه في الواقع لا تظهر الاستقلالية و التعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 بل هناك في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة لتوجيه سياسات البنوك التجارية .

- **توجيه النشاط البنكي**

أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر و المرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة الى خلق نوع من التخصص البنكي في النشاط البنكي بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته و ترتب عن ذلك كبت المنافسة في السوق البنكي التي تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام .

الفرع الثالث تحديات تكنولوجية:

- **غياب التكنولوجيا والشفافية**

ان عنصر غياب التكنولوجيا يبقى عنصرا من الصعب قياس تأثير الاستثمارات عليه ومع ذلك يبدو ان الاستثمارات المتزايدة في قطاعات عالية مثل البنوك لها تأثير ايجابي على ابرام عقود تحويل التكنولوجيا بين القطاع الخاص المحلي والمؤسسات التعددة الجنسيات ما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك وهذا يتطلب جهدا لتطوير قواعد الشفافية و نشر البيانات و القوائم المالية بشكل مناسب.

المبحث الثاني: أهمية البنوك الاجنبية في الجزائر و نظام الرقابة المصرفي

المطلب الأول: تطور البنوك الاجنبية في الجزائر

منذ انشاء بنك البركة الجزائري سنة 1991و الذي يعتبر أول بنك برأسمال مختلطعام وخاص جزائري سعودي بدأت البنوك الاجنبية في الجزائر تنمو بسرعة من حيث حجم الاعمال وعدد الفروع في نهاية سنة 2013 تم تسجيل 14 بنك أجنبي يمارس نشاطه في القطاع المصرفي الجزائري بالإضافة الى 07 مكاتب لبنوك اجنبية حيث أن هذه البنوك لم تدخل للعمل في نفس الوقت كما يلاحظ تعدد جنسياتهم وامكانياتهم وحجم ومستوى تواجدهم.

البلد الاصلي	العدد
فرنسا	05
بريطانيا	01
الولايات المتحدة الامريكية	01
السعودية	02
الاردن	02
البحرين	01
الامارات	01
الكويت	01

المصدر: بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الاجنبية مجلة الشريعة و الاقتصاد /المجلد السابع /الاصدار الثاني لسنة 2018 الرقم التسلسلي العدد الرابع عشر /ربيع الثاني 1440هـ/ديسمبر 2018م.

ان تاريخ دخول البنوك الأجنبية الى الجزائر يمكن تقسيمه إلى 03مراحلالمرحلة الأولية (1991-1999) شهدت هذه المرحلة دخولا بطيئا للبنوك الاجنبية حيث تزامن ذلك مع

الاصلاحات الاقتصادية والمصرفية التي اعتبرت مرحلة انتقالية لاقتصاد السوق وقد تم آنذاك دخول 04 بنوك أجنبية فقط.

المرحلة النشطة (2000-2008)عرفت هذه المرحلة إنعاش مكثف للتمية الاقتصادية رافقها استعادة الامن عبر البلاد والقيام بإصلاحات تهدف الى تهيئة المناخ الذي يمكن الجزائر من زيادة حصتها من الاستثمار الاجنبي لخدمة الاغراض التنموية الخاصة في ظل تحسن مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي واستمرار الاستقرار السياسي تم في هذه المرحلة تسجيل دخول 10 بنوك من مختلف الجنسيات رات فرصة رابحة للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري.

مرحلة الركود(2009-لحد الآن)على الرغم من الاستقرار المالي والاقتصادي في الجزائر في هاته الفترة الا أنها تميزت بعدم دخول مستثمرين جدد في القطاع المصرفي وذلك نتيجة أزمة الرهن العقاري العالمي مما نجم عنه تفاقم المخاطر المالية مؤثرة بذلك على الاقتصاديات الناشئة والنامية خاصة من خلال التقلص القوي لتدفقات رؤوس الأموال[1].

الفرع الأول: الضمانات البنكية

مفهوم الضمانات البنكية ..تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي أداتا ثبات **حق** البنك في الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية و ذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم .

وقد لجأت المصارف الى زيادة استعمال الضمانات في السنوات الاخيرة للأسباب التالية:

- قلة اهتمام بعض المؤسسات التجارية والصناعية بالمحافظة على السمعة وحسن الخاتمة مما يضطر المصرف الى هذه الضمانات.

[1]التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة2012 وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة 2013.تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني بنك الجزائر ديسمبر 2013 ص03

- كبر حجم العمليات الائتمانية بالنسبة الى مالية المتعامل نتيجة بعض الظروف الاقتصادية مثل برنامج التنمية وتبعاته من نشاط اقتصادي متزايد والغلاء وانخفاض القدرة الشرائية.

قيمة الضمانات:

يقدم البنك على طلب ضمان من المؤسسة التي تريد أن تقترض منه باعتبار أنه لا يوجد قانون يحدد هذه القيمة ومع ذلك يمكننا التصور بأن قيمة هذا الضمان لا يمكن أن تتجاوز مبلغ القرض الطلوب.وعلى هذا الأساس يمكننا ارجاع تحديد قيمة الضمان الى بعض الاعتبارات التي تساعد البنك على القيام بهذه الخطوة وأولى هذه الاعتبارات هي ما يتعلق بالعرف البنكي بأن تكون قيمة الضمان مساوية لمبلغ القرض بحيث يسمح له ذلك بانتظار موعد التسديد في طمأنينة ويبقى هذا الأمر نسبي بطبيعة الحال.كما أن هناك اعتبارات أخرى تدخل في تحديد قيمة الضمان وهي ترتبط بالشخص أو المؤسسة التي تطلب التمويل من ذلك السمعة الجيدة في السوق.

وعليه فان المتعاملين مع البنوك يقدمون الضمانات من أجل الحصول على القرض وأن البنوك تقرضها من أجل اعتبارها كأداة اثبات والعميل لا يقدم الضمان الا في حدود استطاعته والبنك يرغب في الحصول على ضمانات تعادل قيمتها قيمة القرض المقدم.

الامتيازات:

وهي عبارة عن تحفيزات جبائية تتمثل في[1]:

☜ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطارالاستثمار المصرفي؛

[1] المادة 16-17-18 من المرسوم 93-12

- تطبيق رسم ثابت في مجال حقوق التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 5 % تخص الموادالتأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- الإعفاء من الرسم العقاري. وبعد بداية ممارسة النشاط المصرفي يستفيد المستثمر الأجنبي من الامتيازات التالية:
- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان وأقصاها 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المصرفي؛
- الإعفاء من نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء.

المطلب الثاني: نظام الرقابة المصرفي[1]

الفرع الأول: تأصيل مفاهيمي

الرقابة هي جوهر عملية الإدارة تحتاجها كل المشروعات للتأكد أن الخطط قد نفذت وأن النتائج المرغوبة قد تحققت فكل أنشطة المشروع التي تتراوح من صرف الأموال الى انتاج السلع الى متابعة أداء الأفراد تخضع لعملية الرقابة.ويمكن تعريف الرقابة بأنها "قياس وتصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين للتأكد من أن أهداف المشروع والخطط التي صممت للوصول اليها قد تحققت" وعلى هذا فهي وظيفة كل مدير مكلف بتنفيذ الخطط وكما أوضح فايول سابقا أن الرقابة في المشروع تعمل على التحقق من أن كل شيء مطابق للخطة المقررة والتعليمات الصادرة والمبادئ المتبعة. [2]

فالرقابة هي جزء من وظيفة المدير التي تتطلب مقارنة الأداء الفعلي المرغوب فيه وتصحيح الانحراف ان وجد.

[1] سمير أحمد عسكر، أصول الإدارة، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة 1997، ص393 وما بعدها.

[2] H.Koodz, and C.O. Donnell. management, new YorkMc? Grew Hill co,1976, P639.

انظر الشكل

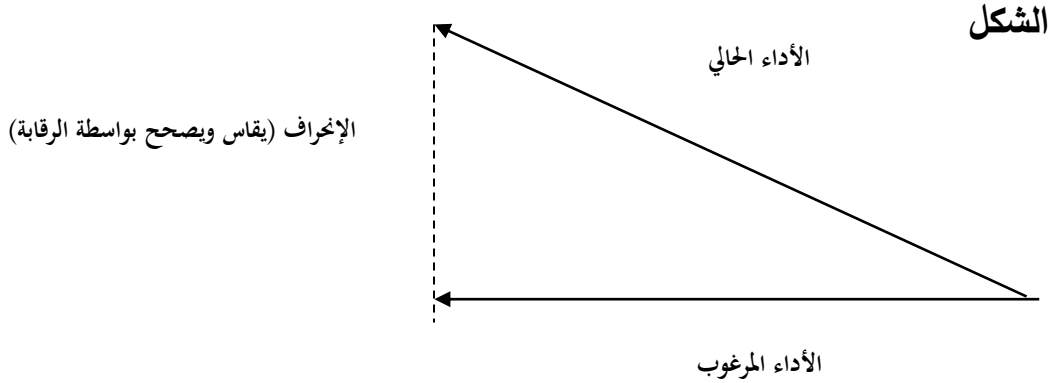

والرقابة ببساطة تعني التحقق من أداء العمل وتنفيذ البرامج وفق الأهداف المنوطة بالتنظيم ووفق القواعد والإجراءات والتعليمات والأوامر التي تصدر من المستويات المختلفة في التنظيم لتنفيذ ما تقدم.

وهكذا تشكل الرقابة أداة يمكن من خلالها التحقق من أن الأهداف والبرامج قد نفذت بالأسلوب المعين وبدرجة الكفاءة المحددة وفي الوقت المحدد للتنفيذ أي وفق الجدول الزمني لعملية التنفيذ.

يمكن تعريف الرقابة بأنها: "قياس وتصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين للتأكد من أن أهداف المشروع والخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت".[1]

كما تعرف الرقابة بأنها: "جزء لا يتج أز من العملية الإدارية، هدفها الأساسي هو التحقق من أن التنفيذ

والأداء الفعلي يسي ارن طبقا للخطة الموضوعة أساسا، ليست جامدة بل أن هناك حدود مسموح فيها للاختلاف بين الخطة المتبناة و التنفيذ ".[2]

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص108.

[2] عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا،**الرقابة والمراجعة الداخلية،قسم المحاسبة والمراجعة** ،الدار الجامعية ،مصر، ص11.

الفرع الثاني: أنواع وأهداف الرقابة المصرفية

يمكن تقسيم الرقابة إلى أنواع متعددة وفقا للمعيار أو الزاوية التي ينظر منها وتتجلى فيما يلي:

1 . تقسيم الرقابة من حيت الجهة التي تقوم بها

أ. رقابة خارجية : "وهي عملية فحص فني محايد من طرف خارج الوحدة الاقتصادية مثل أجهزة الرقابة المالية أو م ارقب الحسابات و غايتها التحقق من سلامة التصرفات ومدى الكفاءة في تحقيق الأهداف"[1]

ب . رقابة داخلية : وتتم داخل الوحدة عن طريق إدارة متخصصة لإبراز مجالات ما لا تعرفه الإدارة ويجب أن تعرفه.

2 . من حيت الوقت التي تتم فيه عملية الرقابة

حيث تمتد زمنيا إلى ثلاثة م ارحل وتختلف طرقة وأهداف الرقابة خلال كل مرحلة:

أ . **مرحلة التخطيط:** حيث يكون الهدف تحقيق الرقابة المانعة عن طريق وضع العوامل التي تحكمت في التنفيذ في الفت ارت السابقة محل الاعتبار عن دراسة البدائل المتاحة ، و القيام بدراسات علمية بهدف استبعاد عوامل الضياع و الإسراف غير ضرورية.[2]

ب . **مرحلة التنفيذ:**وتتحقق فيها الرقابة على التنفيذ لتلاقي تراكم الإصرار أو فوات فرصة لرفع الكفاية وتطويرها.

ج . **مرحلة ما بعد التنفيذ:** حيث تهدف الرقابة إلى تصحيح الأوضاع التي أظهرتها النتائج النهائية بدراسة أسبابها وتنمية الإيجابي منها واتخاذ ما يلزم للقضاء على الأسباب السلبية.

[1]– محمد الصيرفي ، المرجع السابق ،ص118 .

[2]–المرجع نفسه ، ص110.

3 . تقسيم الرقابة حسب طبيعتها:

. رقابة محاسبية: وهدفها التأكد من صحة التصرفات المالية ومن أنها تمت وفقا للقوانين والتعليمات.

. رقابة اقتصادية : وغالبيتها التأكد من كفاءة التنفيذ و آثاره على مستوى النشاط الاقتصادي.[1]

. من حيث نطاق عملية الرقابة:

أ . **الرقابة الكاملة** : ويقصد بها فحص جميع العمليات المثبتة في الدفاتر و السجلات للتأكد من أن جميع العمليات صحيحة و مقيدة بانتظام و أن جميع الدفاتر و السجلات وما تحتويها من حسابات أو بيانات خالية من الأخطاء أو الغش أو التلاعب ،وتتم هذه الرقابة عن طريق الرقابة الداخلية.

ب . الرقابة الجزئية:

تقوم على أساس الاختبار وهدفها الأساسي التأكد من صحة حسابات المنشأة ومدى دلالة قوائمها المالية على نتيجة أعمالها ومركزها المالي، وتتم هذه الرقابة عن طريق الرقابة الخارجية.[2]

أهداف الرقابة

يمكن تقسيم أهداف الرقابة إلى أهداف تقليدية وأخرى حديثة.

1 . الأهداف التقليدية :

أ . التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات ومدى إمكانية الاعتماد عليها.

ب . الحصول على أري محايد يستند إلى قرائن وأدلة قوية.

ج . اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تزوير.

[1]–المرجع نفسه ،ص110.

[2]– المرجع نفسه ، ص111.

د . تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو الغش، وذلك عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية[1].[1]

2 . الأهداف الحديثة:

أ . مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها للتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الهدف المرسوم.

ب . تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدف منها.

ج . تحقيق أقصي قدر كفاية إنتاجية ممكنة عنى طريق محو الإسراف في جميع النشاط.

د . تحقيق أقصي قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.[2]

الفرع الثالث: أساليب الرقابة تنقسم أساليب الرقابة إلى:

1 . أساليب الرقابة الكمية:والغرض من أساليب الرقابة الكمية التحكم في حجم الائتمان المصرفي كله، وتتخذ شكل التأثير على حجم الأرصدة النقدية الحاضرة لدى البنوك، وبالتالي على قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع.[2]

2 . أساليب الرقابة الكيفية: الغرض منها التأثير على كيفية استخدام البنك التجاري للموارد التي سيحصل عليها من البنك المركزي، وذلك بالتمييز السعري وسهولة الحصول على القروض.

3 . أساليب الرقابة المباشرة: إذا لم يستطع البنك المركزي أن يحقق سياسته عن طريق أساليب الرقابة الكمية والكيفية قد يلجأ إلى أسلوب الرقابة المباشرة أو بقوة القانون بعد ذلك.

[1] محمد الصيرفي ،المرجع السابق ،ص185.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد االعقاد ،**النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع،ص ص 248-240.

المطلب الثالث: تأثير البنوك الاجنبية على الاقتصاد العالمي

تميزت البنوك الاجنبية بتأثيرها على الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي[1]

التأكيد على صفة العالمية :

من الطبيعي أن البنوك الاجنبية تقوم بدور رئيسي في ترسيخ مفهوم العالمية و الذي يتمثل بصفة أساسية في تطوير اطار عمل منظم شامل للقوميات يؤدي الى عولمة الاقتصاد،عن طريق التنافس في أسواق السلع و الخدمات و أسواق رأسمال و كذا أسواق التكنولوجيا.

ان البنوك الاجنبية حولت العالم الى كيان موحد من حيث كثافة الاتصالات و التعاملات فيه،اذن فمن خلال هذه البنوك انتشرت العولمة على كافة المستويات الانتاجية و التمويلية و التسويقية و الادارية و التكنولوجية.

التأثير على نظام النقد الدولي :

يظهر ذلك من خلال الحجم الضخم للأصول السائلة و الاحتياطات الدولية المتوفرة لدى البنوك الاجنبية ومدى تأثير هذه الاخيرة على السياسة النقدية الدولية و الاستقرار النقدي العالمي.

التأثير على التجارة العالمية:

نتيجة لاستحواذ البنوك الاجنبية على نسبة كبيرة من حجم التجارة و حركة المبيعات الدولية فهي بلا شك تؤثر على منظومة و هيكل التجارة الدولية من خلال ما تملكه من

[1] laurence scialom. Economie bancaire .paris..edition la decouverte.1999.p80

قدرات تكنولوجية عالية و موارد قد تؤدي الى اكتساب كثير من الدول للمزايا التنافسية في الكثير من الصناعات البنكية.

التأثير على توجهات الاستثمار الدولي:

للبنوك الاجنبية نصيب كبير من الاستثمارات الدولية سنويا،ذلك أن خارطة الاستثمار الدولي تتأثر بتوجهات النشاط الاستثماري للبنوك المتعددة الجنسيات حيث لوحظ أن من خصائص هذه البنوك التمركز الاستثماري،اذ أنها تركز استثماراتها في الدول المتقدمة بل في عدد محدود من هذه الدول المتقدمة،حيث تستحوذ هذه الاخيرة على نسبة 85% من النشاط الاستثماري لتلك الشركات ومن ناحية أخرى تحصل الدول النامية على نسبة 15% فقط من النشاط الاستثماري للبنوك.

تأثير على نقل التكنولوجيا و إحداث الثورة التكنولوجية

تقوم البنوك الأجنبية بدور فعال و مؤثر في إحداث الثورة التكنولوجية ،فالعالم يعيش اليوم ثورة صناعية ثالثة ، و التي نطلق عليها الثورة العلمية في المعلومات و الإتصالات و المواصلات و التكنولوجيا العالمية .

لهذا السبب فإن التحدي المطروح أمام البلدان النامية ، هو ضرورة تنمية قدراتها على خلق آلية للتعامل مع البنوك الأجنبية و أن نقل التكنولوجيا من خلال البنوك الأجنبية يتأثر بتوجهات الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به تلك البنوك عبر مناطق العالم المختلفة .

خاتمة الفصل:

يمكن استخلاص أهم ما تم استعراضه في هذا الفصل في أن البنوك الأجنبية ستعود بالنفع على النظام المصرفي الجزائري ذاته، لأنها تنصب على تقديم ما يرضي العميل، مما يجعله أكثر ولاء وإخلاصا إلى المؤسسة البنكية التي يتعامل معها، ويحقق أهداف البنك ونجاحه في الوصول إلى العميل بشكل مريح، وتكمن ضرورة عصرنة البنوك كخطوة حتمية وأساسية في إرضاء حاجيات العميل.

الفصل الثالث: دراسة وصفية

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم التدفقات المالية نظرا للدور الحيوي الذي يقمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها، ومساهمته في توليد الادخار، وزيادة معدلات التشغيل بالإضافة إلى نقل التقتنيات الحديثة، ومن أجل الحصول على المزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر، كان من الضروري أن تعمل الجزائر كغيرها من الدول على اتباع السياسات الاقتصادية المناسبة من أجل تهيئة مناخ استثماري ملائم لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز المستثمرين وحمايتهم والعمل على توجيههم نحو الاستثمار في مختلف القطاعات.

ومن بين القطاعات التي لها دور كبير في التنمية الاقتصادية، نجد القطاع المصرفي الممول الرئيسي للنشاط الاقتصادي. حيث يواجه القطاع المصرفي في الجزائر تحديات عميقة ومتباينة جراء الانفتاح المالي والتحرير المصرفي، مما أدى إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء المنظومة البنكية ويعتبر قانون النقد والقرض من أهم النصوص التشريعية التي بينت التوجهات الجديدة للإنتقال نحو اقتصاد السوق، ومن أهم ما جاء به هذا القانون السماح لفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الحصول على ترخيض ومزاولة أنشطتها المصرفية في السوق البنكي الجزائري.

المبحث الأول: بنك سوسيتي جنرال على المستوى الوطني والعالمي

المطلب الأول: التعريف ببنك SG وأهم ما يقدمه من خدمات

1- التعريف بمجموعة المؤسسة العامة

تأسست هذه المجموعة سنة 1884وتعتبر من اكبر الخدماتية المالية في اوربا تعمل بالنموذج الشامل والمتنوع واستراتجية النمو المستدام,يقوم بالعمل في اكثر من 148000 موظف,تتواجد في 76دولة مرافقة لاكثر من 32 مليون عميل من الافراد، لديها صيت واسع من طرف الشركات والمؤسسات الاستثمارية في العالم حيث تقوم هذه المجموعة بتقديم مجموعة من الحلول والمشار اليها في ثلاث محاور رئيسية وهي:

*بنك للتمويل والاستثمار

*شبكات التجزئة وخدمات مالية

*تسيير الاصول وتقديم خدمات للمستثمرين

تعريف المؤسسة العامة في الجزائر

يعد من اولى البنوك الفرنسية التي استقرت في الجزائر,وهو فرع تمتلكه المؤسسة العامة سوسيتي جنرال 'يقدر رأس ماله 10مليار دج، وقد مر بعدة مراحل كانت من اهمها:

*سنة 1987فتح مكتب تمثيل.

*سنة1998 الحصول على ترخيص مصرفي.

*سنة1999 انشاء الفرع سوسيتي جنرال برأسمال قدره 500 مليون دينار.

*سنة2000 افتتاح اول وكالة للعملاء.

*سنة2003 زيادة رأس مال البنك الى 2.5مليار دينار.

*2006-2009 توسع وانتشاركبيرمن خلال فتح عدة فروع على المستوى الوطني.

* سنة 2010زيادة في رأس المال والتطور والنمو المستمر للبنك, 10سنوات على إنشاء فتح 70فرع في المدن الكبرى من اجل تقديم أفضل الخدمات للعملاء.

* سنة2013يقوم البنك بالاقتراح على عملاءه مجموعة من المنتجات والخدمات لكل من مؤسسات ومهنيين ومتخصصين,بحيث شغل 1380موظف,يرافق 32000عميل و3395 مؤسسة، ويتواجدعبر85 وكالة موزعة عبر التراب الوطني في 28 ولاية. [1]

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لبنك SG

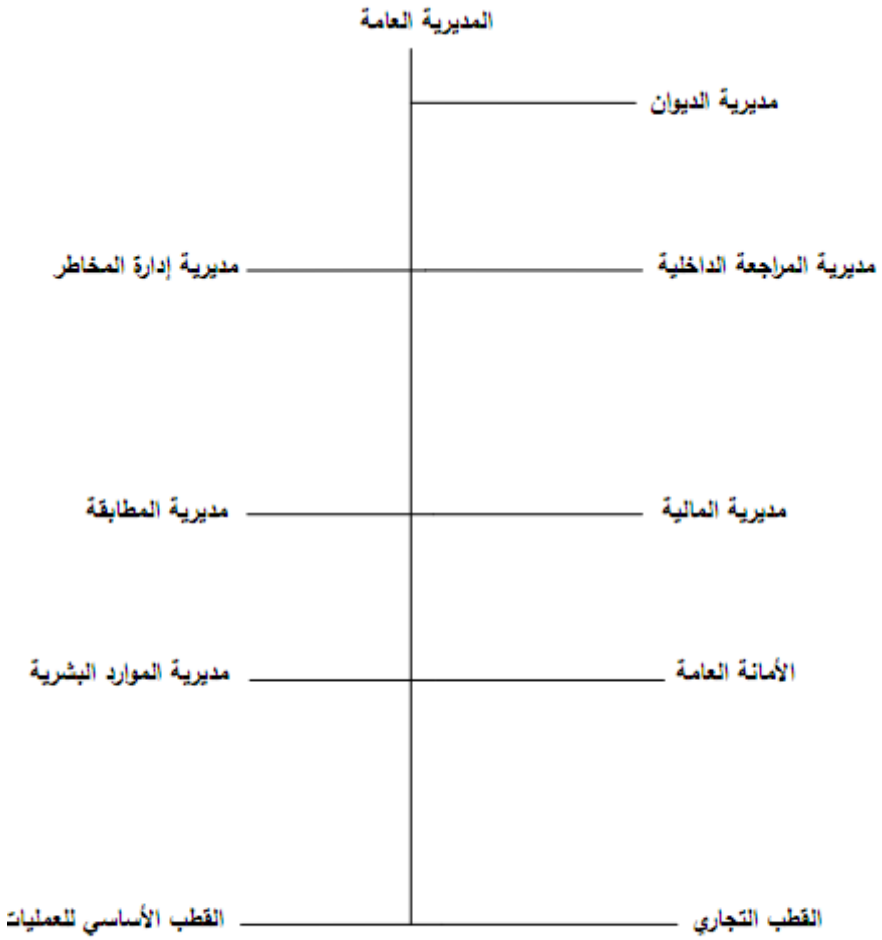

المصدر: التقرير السنوي للبنك 2012.

[1] Société Générale Algérie, Rapport annuel 2013, P 06

المطلب الثاني: مراحل ظهور SGA وتطورها ومدى دعمها للاقتصاد الوطني.

1- مراحل الظهور: [1]

1987: فتح مكتب للتعريف بالبنك.

1998: الحصول على الاعتماد من طرف البنك المركزي.

1999: اعتمادها كفرع تحت إسم SGA.

2000: فتح أول وكالة لخدمة الزبائن في الأبيار بالجزائر العاصمة.

2004: أصبحت SGA تابعة 100 % لمجموعة SG.

2007: إنشاء المديرية العامة للمؤسسات الدولية الكبرى DJEL.

2009: إنشاء البنك المالي الاستثماري BFI.

2010: إنشاء 3 مراكز أعمال بالجزائر العاصمة وقسنطينة.

2012: فتح 7 وكالات جديدة على المستوى الوطني.

2-مراحل تطورها: [2]

- تطور في حجم الودائع والقروض.

- التطور في عدد الوكالات من 8 إلى 85 وكالة في نفس الفترة الزمنية.

- التطور في رأس المال الذاتي من 2 مليار دينار إلى 28 مليار دينار.

- التطور في عدد الزبائن من ألف إلى 332736 زبون، منهم 6211 مؤسسة وهذا من سنة 2004 إلى سنة 2012.

[1] تونسي وسام، مرجع سبق ذكره، ص 76
[2] نفس المرجع، ص 77

وكذلك ساهم هذا البنك في دعم الاقتصاد الوطني من خلال كسبه لنسبة معتبرة من المؤسسات في شكل زبائن (92% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 7% من المؤسسات الضخمة).

المطلب الثالث: خدمات بنك SGA

يقترح البنك على عملائه مجموعة من المنتجات والخدمات لكل الشرائح من أفراد ومتخصصين ومهنيين ومؤسسات: [1]

1-المنتجات المقدمة للعملاء الأفراد:

- العمليات اليومية المصرفية، مثل إدارة الحسابات الجارية من العملات الأجنبية والمحلية؛

- أشكال مختلفة من القروض العقارية للشراء؛

- ويسترن يونيون؛

- بطاقات الدفع الالكترونية المحلية والدولية ومحطات الدفع الالكترونية TPE وأجهزة الصراف الآليDAB؛

- حسابات التوفير؛

- خدمة الموظفين كجزء من الاتفاقية التجارية من خلال عرض عالمي بشأن تجهيز فاتورة الأجور عن طريق النقل السريع للأجور، إجراء تحويل الأجور إلى الخارج، إدارة الخدمات المصرفية الإلكترونية.

2- المنتجات المقدمة للعملاء من الأخصائيين والمهنيين:

وأهم عروض هذا القطاع هي:

- حسابات جارية بالعملات الأجنبية والمحلية؛

[1] مجلة الشريعة والاقتصاد/المجلد السابع/الغصدار الثاني لسنة 2018
الرقم التسلسلي: العدد الرابع عشر ربيع الثاني 1440هـ ديسمبر 2018

– تمويل الاستثمارات (الائتمان العقاري على المدى المتوسط، تأجير الأثاث، خبير الائتمان...)؛

– تمويل التشغيل (السحب على المكشوف وتسهيلات السحب على المكشوف، تمويل المستحقات، الضمانات في أنواع مختلفة، سندات الضمان الجمركية)؛

3– **المنتجات المقدمة للعملاء من الشركات:**

ويتمحور العرض في هذا السوق حول المجالات التالية:

*تمويل الاستغلال: توجه قروض الاستغلال (قروض قصيرة الأجل) لتمويل النشاط الجاري للميزانية، بعبارة أدق قيم الاستغلال وهي القيم التي في طور الانجاز، هذه القروض تكون مدتها عادة سنة.

ويكن التمييز بين نوعين أساسين من قروض الاستغلال:

– قروض من طرف الصندوق والتي تنشأ بواسطة تثبيت فوري لرؤوس الأموال.

– قروض بواسطة الإمضاء والتي لا ترتبط إلابإمضاء البنك (بنك لايدفع إلا في حالة ضعف الزبون).

* تمويل الاستثمار: تواجه المؤسسة خلال فترة نشاطها احتياجات تمويل استثماراتها بمقدار احتياجاتها الى تمويل الاستغلال وهي احتياجات التطوير والتوسيع من اجل ضمان نموها وبقائها، وقرض الاستثمار يمول الأصول الثابتة للميزانية، إذ أن المؤسسة تحقق أهدافها التوسعية وتضمن تسديد قروض الاستثمار بواسطة النتائج المقدمة من طرف المؤسسة.

وأصناف الاستثمار المقترحة من طرف سوسيتي جنرال الجزائر هي:

– قروض الاستثمار متوسطة الأجل من 2الى 7 سنوات، إضافة إلى قروض الاستثمار طويل الأجل وهي قروض نادرا ما تتجاوز 20 سنة، ودراسة إمكانية منح هذه النوعية من القروض تتعمد على تحليل معمق لمردودية المؤسسة.

- قروض الإيجار وسيلة لتمويل البضائع الخاصة والمعدات (معدات البناء، معدات صناعية، معدات طبية ...).

*تمويل التجارة الخارجية: إن الحديث عن تطور مؤسسة يعني بالضرورة الحديث عن تطور التجارة الخارجية، وسهولة حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال ولهذه الأخيرة مكانة كبيرة في تبادلات المؤسسة مع العالم الخارجي وحركة إعادة الإنتاج، ويتم تمويل التجارة الخارجية عن طريق:

- تمويل الاستيراد عن طريق عدة قنوات في الحسم المستندي، تحويل الفاتورة، الاعتماد المستندي.

- تمويل التصدير من اجل التصدي للمنافسة وتعزيز التصدير وضعت التقنيات البنكية لخدمة العمليات التجارية الوطنية هي قرض المورد، قرض المشتري.

بعد استعراض منتجات سوسيتي جنرال الجزائر نلاحظ أنها لا تخرج عن نطاق ماهو موجود على مستوى السوق المصرفي في الجزائر، وأن منتجاتها هي منتجات متوفرة على مستوى البنوك الأخرى مع إضافة بعض التحسينات الطفيفة التي تدخل في نطاق تحسين المركز التنافسي للبنك.

المبحث الثاني : بنك البركة في الجزائر

المطلب الأول: التعريف ببنك البركة

بنك البركة الجزائرية هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص) تم انشائه في 20 عام 1991 برأسمال 500,000,000 دج , و بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991.

اما في ما يخص المساهمين فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)

في اطار قانون 130-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 , فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات ,و ذلك موافقتنا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية. [1]

المطلب الثاني: أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري :

- ✓ 1991 تأسيس بنك البركة الجزائري
- ✓ 1994 الاستقرار و التوازن المالي للبنك
- ✓ 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص
- ✓ 2002 إعادة الإنتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين و الأفراد
- ✓ 2006 زيادة رأسمال البنك الى 2،5 مليار دينار جزائري
- ✓ 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك البنك الى 10 مليار دينار جزائري
- ✓ 2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة و مركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية
- ✓ 2016 الزيادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري
- ✓ 2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك الى 15مليار دينار جزائري

[1] www.albaraka-bank.com 29/06/2021 14 :00

- ✓ 2018 أحسن مصرف اسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (glaubale finance)تصنيف مجلة .
- ✓ 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية
- ✓ 2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية

تتطابق فكرة المؤسسة المسؤولة مع أحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء التي تحكم نشاط البنك الإسلامي.و عليه امتثالا لهذه المبادئ يسعى البنك البركة الجزائري لتقديم يد العون و المساعدة لفئات مختلفة من المجتمع الذي ينتمي إليه.

فبالإضافة الى أخلاقيات البنك التجاري و مسؤوليته الإقتصادية التي تظهرها مختلف المشاريع المنتجات , الخدمات و العمليات البنكية ,يقوم بنك البركة الجزائري على مدار السنة بنشاطات تهدف الى تطوير الإجتماعي بمختلف أشكاله من أجل إبراز روح المواطنة التي يتشبع بها .

قام بنك البركة الجزائري بتطبيق سياسة واضحة و شفافة للموارد البشرية للحفاظ على موظفيه و تحقيزهم ,و تعزيز التماسك الإجتماعي و العمل الجماعي و ذلك إدراك منه لأهمية المورد البشري.

إعتمد بنك البركة الجزائري على سياسات إدارة سليمة و محفزة للموارده البشرية بدئ من توظيف موظفين مؤهلين و ملتزمين , ويتم ضمان تطورها من خلال المتابعة المهنية والزيادة في التحفيزات.[1]

[1] [1] www.albaraka-bank.com 29/06/2021 14 :07

المطلب الثالث: الخدمات التي يقدمها بنك البركة

الخدمات:

-البركة نات للمؤسسات

-CIB

- الدفع الإلكتروني للبركة

- الرسائل القصيرة

- TPUالبركة

-البركة سمارت

-البركة app.dz

يعمل بنك البركة الجزائري على تطوير و تنويع منتجاته للأسر، في الواقع ,شهدت عودة التمويل الإستهلاكي إعادة بعث المنتجات البنكية الموجهة للأفراد مثل :

سيارة البركة التي تسمح للإفراد بإقتناء سيارة سياحية منتجة أو مركبة بالجزائر .

دار البركة لإقتناء و بناء و توسعة و تطويرة السكن .

بالإضافة الى حزمة من المنتجات و الخدمات لتلبية الحاجيات المتزايدة للأسر و الأفراد.

يوفر بنك البركة الجزائري توليفة متنوعة من المنتوجات المالية للمهنيين تعينهم على إنجاز مشاريعهم الإستثمارية و تلبية حاجياتهم الإستغلالية ، حيث يقترح صيغ تمويل مصادق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك : المرابحات ، البيع لأجل بيع السلم ، الإجارة ، الإستصناع ، المشاركة ، المضاربة ، ، .....الخ

في مجال الإستثمار (الإدخار) يقترح بنك البركة الجزائري للمهنيين الراغبين في تنمية أموالهم في راحة و امان مختلف أنواع حسابات الإستثمار و الودائع ، بالمبالغ و المدة التي يرغبونها .

و يتم احتساب الأرباح حسب نظام توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقا تماشيا مع معايير الأحكام الشرعية الخاصة بعملية المضاربة.

و إعتباره بنكا شموليا فإن بنك البركة الجزائري يقترح لائحة من المنتجات المبتكرة و المتماشية مع أخر ماتعرضه التكنولوجيا الحديثة إستجابة لتطلعات المتعاملين لديها المتزايدين عدادا و إشتراطا.

و على سبيل الذكر :

*خدمة تحويل الأموال عن طريق وسائل الدفع الآلية.

* المصرف عن بعد.

*بطاقة الدفع الإلكتروني .CIB

*محطات الدفع الإلكتروني TPE

*الشبابيك الأليةGAB.....الخ

بعض وكالات بنك البركة الجزائري وطنيا:

- وكالة الخطابي 101 طريق الأمير الخطابي مركز العاصمة 09 الجزائر.
- وكالة قبة 106 طريق الإخوة عبد السلامي (la croix) قبة 35 الجزائر.
- وكالة بير خادم 102 طريق الإخوة الثلاثة الجيلالي ، بير خادم العاصمة 32 الجزائر .
- وكالة الحراش 105 طريق حميدوش أحمد ، الحراش 25 العاصمة
- وكالة باب الزوار 107 حي ربيع الطاهر فيلا رقم 10 bis باب الزوار العاصمة
- وكالة سطاوالي 108 طريق قاسي عمر سطاوالي 54 العاصمة.
- وكالة الرويبة 103 نهج CADAT فيلا رقم 82 رويبة العاصمة.
- وكالة الروبية 110 نهج العربي تبسي بليدة 02 العاصمة.

- وكالة قسنطينة 406 حي السعادة طريق الإخوة جغجاد 09 سيدي مبروك قسنطينة.

- وكالة تيزي وزو 111 نهج ستيتي علي تيزي وزو 05

- وكالة شلف 205 طريق المقاومة شلف

- وكالة مسيلة 411 حي غالية العيد 98 / 104 مسيلة.

- وكالة بجاية 407 حي طريق حرفي الطاوس حي طوبال 14 بجاية

-وكالة سطيف 401 نهج بوخاريصة سطيف 41

- وكالة سطيف 408 تجمع بوطالب حي رقم 09 حي المالي الهواء الجميل سطيف. [1]

خاتمة الفصل:

تعتبر البنوك الاجنبية أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تطور وعصرنة القطاع المصرفي الجزائري، وأصبحت هذه البنوك تحتل حصصا معتبرة من القطاع المصرفي الجزائري، وهذا للتطور الذي تتميز به وسرعة الخدمة وعالميتها، فتمت ملاحظة أن هذه البنوك هي أول من بادر بعرض مجموعة معينة من الخدمات من أهمها التكنولوجيا الحديثة التي بدأت بالتسرب إلى البنوك الوطنية، حيث أدى استثمار البنوك الأجنبية في الجزائر إلى الرفع من مستوى البنوك الوطنية فكان لبنك سوسيتي جينرال الجزائر SGA وبنك البركة نسبة كبيرة في الاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري وإدخال مجموعة من الخدمات ومنتجات بنكية مميزة باحترام القانون الجزائري وتحت سلطة بنك الجزائر.

[1] [1] www.albaraka-bank.com 29/06/2021 14 :13

الخاتمـــــــــــــة

بدأت مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري بفترة إضفاء السيادة الوطنية (62-63)، بإنشاء البنك المركزي الجزائري و الخزينة، الصندوق الجزائري للتنمية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، ثم تليها مرحلة التأمينات (66-67) حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، ونظراً للنقائص الملاحظة على عمل الجهاز المصرفي آنذاك فقد ظهرت دوافع للإصلاح المالي في فترة (70-82).

انطلاقا من فترة (87-88) انسحبت الخزينة من تمويل استثمارات المؤسسات العمومية ويشكل هذا خطوة هامة في إعادة التأهيل للوظائف الأساسية للنظام المصرفي ومنحت المؤسسات المصرفية الاستقلالية نتيجة صدور قانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية وفي هذا الإطار جاء هذا القانون 88-01 المعدل و لمتمم للقانون 86-12 ليعطي استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد.

يتسم القطاع المصرفي بالتغير المستمر في عدة جوانب، حيث نرى أنه في السنواتالأخيرة زادت أهمية جودة الخدمات المصرفية كأحد المدخلات الأساسية في عملية تسويق ما تنتجه من خدمات، وقد زادت هذه الأهمية من الطبيعة التنافسية التي آلت لها السوق المصرفية,حيث أدركت البنوك أن زيادة قدرتها التنافسية و تعزيز أوضاعها في السوق لا يكون إلا بتقديم خدمات متنوعة ومتطورة ذات جودة عالية، و التي لا تتحقق إلا بتوفر المعلومات عن مستويات الجودة من منظور العملاء ومحاولة قياس مدى إدراكهم لجودة الخدمة المصرفية وتقييمهم لها مما استلزم ضرورة تطور النظام المصرفي.

وعلى الرغم من التباين الواضح بين البنوك في مستوى تقديم الخدمات المصرفية، مستوى أسعارها وأسلوب تقديمها إلا أنها تشترك في إتمام عملية بيع شراء وتبادل الخدمات على البنوك في الجزائر دراسة تطور الثقافة التكنولوجية الموجودة عند عملائه وتفهم مدى قبول هؤلاء للخدمات الالكترونية قبل وضع إستراتجية في هذا المجال.

• على البنوك في الجزائر مساعدة العملاء على التأقلم و التجاوب مع البنية الالكترونية الجديدة باستعمال برامج ملائمة.

• على البنوك الجزائرية أن تستفيد من تجارب الآخرين و السباقين في هذا المجال خاصة في الدول النامية.

•ترتبط عصرنة المصارف بالتكوين المستمر للموظفين في البنك فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيا الجديدة في الإعلام والاتصال.

• يجب استحداث التكنولوجيا عن طريق وظيفة البحث و التطوير للبقاء في السوق المصرفي خاصة وأن هذا القطاع في تطور مستمر.

• أهمية إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي مازالت تعاني من مشاكل ومتاهات.

البرامج الإصلاحية المتعددة التي يعتمد جزء كبير منها على عصرنة النظام المصرفي الجزائري منها :

• تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الإدارات الحكومية من أجل استكمال البنى التحتية الوطنية للاتصالات وضمان أمن الشبكات وجودة خدمتها.

• تعزيز البحث و التنمية و الابتكار بالتنظيم والبرمجة و تفعيل نتائج البحث.

و أصبحت هذه البنوك تحتل حصة معتبرة من القطاع المصرفي ، و هذا التطور الذي تتميز به و سرعة الخدمة و عالميتها هذه البنوك هي السباقة بعرض مجموعة معينة من الخدمات ،من أهمها التكنولوجيا الحديثة التي بدأت تتسرب الى البنوك الوطنية ، و لكن بصفة محدودة ، وهي أيضا أول من جاء بفكرة رفع كفاءة اليد العاملة ، و ذلك من خلال تسخيرها لجميع الكماليات التي تمكن الموظف من الإبداع و ليس فقط إتمام ساعات العمل.

و من بين البنوك الأجنبية التي تنشط في الجزائر بنكSG الفرنسي و من خلال دراسة نشاط البنك الأم وأهم ما يميز فرعه الجزائري عن البنوك العمومية يمكن إستنتاج نتائج التالية :

- يعمل بنك محل الدراسة بمعايير البنك الأم لكن تحت القانون الجزائري ويظهر ذلك من خلال :
- لا يعمل الفرع بالقروض المخصصة للشباب.
- عدم تعامله في البورصة لعدم وجود بورصة نشيطة .
- عدم تقديمه للقروض الإستهلاكية بعد منعها مؤخرا.
- تعتبر العلاقة بالزبون علاقة محاسبية بحتة في البنوك العمومية ، حيث لا يكون الزبون معروفا شخصيا لدى البنك، أما في حالة SGA فهي علاقة تجارية حيث تعتبر مبدأ من مبادئ العمل البنكي الذي يعرف بإسم (Entrée en relation).
- يعتبر رأي ورضى الزبون مهما بنسبة للبنك حيث أن SGA لها مصلحة مركزية خاصة باستقبال الزبائن لمعالجة مشاكلهم التي قد تطرأ في تعاملهم مع الوكالات البنكية.

فالبنوك الأجنبية تتميز في خدماتها عن البنوك الوطنية ، لكن هذا لم يجعل المتعاملين الجزائريين زبائن لها بنفس نسبة التميز الذي تقدمه عن البنوك الوطنية.

إلا أننا لاحظنا و من خلال دراستنا ما يلي :

- توجه أغلب البنوك الى التعامل مع البنوك الوطنية و تفضيلها عن البنوك الأجنبية.
- بدأت البنوك الأجنبية تكسب حصة من السوق المحلي الجزائري و هذا لتميز خدماتها ، حسن استقبالها للزبائن و جديتها في العمل.
- ساهمت البنوك الأجنبية في تأهيل اليد العاملة الجزائرية في مجال الصيرفة بما يتماشى و التطورات العالمية.
- يثق المتعاملون أكثر في البنوك الوطنية كونها بنوكا عمومية تستمد الثقة فيها من الثقة في السلطة النقدية.

توصيات و إقتراحات الدراسة :

بعد هذه الدراسة ، يمكن إعطاء التوصيات التالية :

- على البنوك الوطنية تحسين و ترقية خدماتها لأن البنوك الأجنبية بدأت تجذب المتعاملين بسبب تميزها في الخدمة و اهتمامها بزبائنها.
- يمكن أن تكسب البنوك الأجنبية حصة أكبر في السوق الجزائري إذا تم التعريف بها أكثر عن طريق الإشهار و انتشار وكالاتها جغرافيا أكثر.
- يمكن للمتعاملين الجزائريين الثقة أكثر في البنوك الأجنبية لأن هذه الأخيرة هي بنوك متعددة الجنسيات لها سمعتها العالمية التي تسعى للحفاظ عليها.

صعوبات الدراسة :

يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث :

- عدم قبول الوكالات لإستقبال المتربصين بما أنها بنوك خاصة هدفها الوحيد هو الربح و الإستغلال الأمثل للوقت.
- طريقة العمل الذي يتبعها بنك المستقبل حيث أن معظم المعاملات الخاصة بالتربص لا تتم في الوكالة و عدم توفر المعلومات التي لا تجمع على مستواها.
- عدم توفر بحوث كافية عن أثر البنوك الأجنبية على عصرنة النظام المصرفي الجزائري.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- سمير أحمد عسكر ،**أصول الإدارة**، دار القلم، الإمارات العربية المتحدة 1997.

2- عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا، **الرقابة والمراجعة الداخلية، قسم المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، مصر .

3- عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد س اريا، **الرقابة والمراجعة الداخلية، قسم المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، مصر .

4- مجلة الشريعة و الاقتصاد /المجلد السابع /الاصدار الثاني لسنة 2018الرقم التسلسلي العدد/ 14ربيع الثاني 1440هـ/ديسمبر 2018م

5- محمد الصيرفي ،**إدارة المصارف** ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،2007.

6- محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

7- محمود حميدات ،**مدخل للتحليل النقدي** ،ديوان المطبوعات الجامعية-الج ازئر-، 2014.

المراجع باللغات الأجنبية:

1-H.Koodz, and C.O. Donnell. management, New York Mc? Grew Hill co,1976.

2-laurence scialom. **Economie bancaire**. paris, édition la découverte,
1999.

3-Tahar hadj sadok, **les risquesde l'entreprise rt de la baque**.édition dahlab.2007.

4-ZUHAYR MIKDASHI."**lesbanques a l ere de la mondialisation**
"paris: Economica 1998.

✓ **البحوث الجامعية:**

1- بورمة هشام ، **النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية** ، مذكرة ماجستير، جامعة 20أوت 1955سكيكدة ،2008-2009.

2- التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012وعناصر التوجه للسداسي الاول من سنة ، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني بنك الجزائر ديسمبر 2013.

3- تونسي وسام، **أثر البنوك الأجنبية على عصرنة النظام المصرفي الجزائري** ، جامعة أم البواقي، 2013/ 2014.

4- دغنوش العطرة ،**استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي**، رسالة دكتواره) غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016.

5- ماني فاطمة- قدواري خديجة، **مذكرة ماستر بعنوان دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية- دارسة حالة –البنك الخارجي الجزائري لوكالة البويرة**، 2017-2018.

6- مليكة زغيب- حياة نجار ،**النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل** ، جامعة سكيكدة .

7- واضح نعيمة ،**العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار منح القروض البنكية للمؤسسات الاقتصادية -حالة المؤسسات الصغيرة والكبيرة**، أطروحة دكتواره ،2016-2017.

✓ **المواقع الإلكترونية:**

1- www.albaraka-bank.com
2- www.bnpparibas.dz
3- www.societegenerale.dz

الملاحق

الملحق رقم 01: بطاقات الدفع الالكتروني لبنك SGA

الملحق رقم 02: بطاقة الدفع الالكتروني لبنك البركة

الملحق رقم 03: إشهاد

AGENCE :
CODE :

le : / /

الجزائر في :

إشـــهـاد

الاسم و اللقب أو الاسم التجاري :
أنا الممضي أسفله أشهد أنني اطلعت على المواد 56 إلى 74 من التنظيم رقم 01-07 المؤرخ في 03 فيفري 2007 لبنك الجزائر المتعلق بالشروط المطبقة على عمليات تصدير السلع و الخدمات و بالخصوص التوطين و التسديد المالي للتصدير خارج المحروقات.

و قد اطلعت على إلزامية استرداد الأموال التي تقع على عاتق المصدر و البنك بالتضامن

وعليه، أسلم هذا الإشهاد الذي التزم بشرفي من خلاله اتجاه بنك البركة الجزائري وكالة لاسترداد إيرادات عملية التصدير الموطنة تحت رقم بمبلغ إجمالي بالعملة الصعبة قدره في أجل لا يتعدى يوم

الختم و التوقيع

الملحق رقم 04: طلب كشف الحساب

AGENCE : فرع:
CODE :

le : / /

DEMANDE DE RELEVÉ DE COMPTE

NOM ET PRÉNOM OU RAISON SOCIALE :

N° DE COMPTE :

PÉRIODE DU : AU :

Veuillez débiter mon compte des frais de tirage de relevé.

Signature et cachet

Hai Bouteldja Houidéf, Villa N°1 Rocade Sud Ben Aknoun - Alger
Société par action au capital de 15.000.000.000 DA
IF: 099 116 010 000 160 / R.C: N° 0014294 B 00

حي بوتلجة هويدف فيلا رقم 1 روكاد الجنوبي بن عكنون - الجزائر
مؤسسة بالأسهم ذات رأس مال قدره 15.000.000.000 دج
التعريف الجبائي : 099 116 010 000 160رقم السجل التجاري: 0014294 ب 00

Tel : +213 (0)23 38 12 73/70/68/ Fax : +213 (0)23 38 12 77 Télex : 67928 / 67931
Web : albaraka-bank.com Mail : dg@albaraka-bank.com / info@albaraka-bank.com SWIFT : BRKADZ AL

الملحق رقم 05: أمر بالشراء

AGENCE : فرع:
CODE :

le : / / :

أمر بالشراء
Ordre d'achat

رقم:

إلى بنك البركة الجزائري

الاسم واللقب:

العنوان :

طبقا لطلب التمويل بالمرابحةالمرفق.

يشرفني أن أطلب منكم شراء و /أوالبضاعةالمبينة كمياتها ومواصفاتها وأسعارها فى الفاتورة الأولية

بتاريخ وتحت رقم: و المرفقة بهذا الأمر.

ألتزم صراحة وبدون رجعة أن أشتري هذه السلع و/ أو البضاعة من البنك بعد تسلمها بمبلغ العقد أو الفاتورة المذكورة أعلاه، مضاف إليه المصاريف والنفقات والحقوق والملحقات الأخرى التى تحملهاالبنك زائدهامش ربح قدره دج خارج الضريبة

كما أتعهد بأن أسدد للبنك مبلغ المرابحة كماحددأعلاه في مدة أقصاها أشهر ابتداء من تاريخ تسلم السلع من العميل

كما أتعهد بدفع قيمة بالمائة من مبلغ المرابحة كدفعة ضمان جدية تتحول إلا عربون بعد توقيع عقد المرابحة

وأخيرا التزم بتعويض البنك عن كل ضرر قد يلحقه من جراء أى إخلال من طرفى بالتزاماتى بموجب هذا الأمر و كذا أحكام عقد المرابحة المرتبط به والمشار إليه أعلاه

حرر يوم:

الخاتم و التوقيع

Hai Bouteldja Houidéf, Villa N°1 Rocade Sud Ben Aknoun - Alger
Société par action au capital de 15.000.000.000 DA
IF: 099 116 010 000 160 / R.C: N° 0014294 B 00

حي بوتلجة هويدف فيلا رقم 1 روكاد الجنوبي بن عكنون - الجزائر
مؤسسة بالأسهم ذات رأس مال قدره 15.000.000.000 دج
التعريف الجبائي: 099 116 010 000 160رقم السجل التجاري: 0014294 ب 00

Tel : +213 (0)23 38 12 73/70/68/ Fax : +213 (0)23 38 12 77 Télex : 67928 / 67931
Web : albaraka-bank.com Mail : dg@albaraka-bank.com / info@albaraka-bank.com SWIFT : BRKADZ AL

الملحق رقم 06: توطين عملية استيراد سلع

AGENCE : فرع:
CODE :

le : / / /

DEMANDE DE DOMICILIATION D'UNE IMPORTATION D'UNE MARCHANDISE

Compte courant n° :
N° RC :
N° NIF :
N° NIS :

Messieurs,

Nous vous prions de bien vouloir ouvrir à notre nom et conformément à la réglementation en vigueur un dossier de domiciliation import de marchandises désignées ci-après :

Désignation de marchandises :

Tarif douanier:
Provenance :
Origine Marchandise :
Délai pour les expéditions :
Prix en devise :
Contre-valeur dinars cours :
Incoterms (FOB - CFR - CPT,...)
Facture commerciale N°:
Du : / /
Facture pro forma N°:
Du : / /

Nous déclarons sur l'honneur, que l'importation des marchandises objet de la présente demande est effectuée dans le strict respect de la législation de la réglementation en la matière , notamment celles relatives à la protection de la propriété industrielle et commerciale et qu'elle n'est frappée d'aucune interdiction ou suspension à l'importation .

Nous nous engageons à accomplir avec votre banque toutes les opérations et les formalités bancaires prévues par la réglementation du commerce extérieur et des changes à ce dossier.

Nous vous autorisons à débiter notre compte courant ci-dessus du montant de toutes les commissions et taxes y relatives afférent à ce dossier.

Nous attestons avoir choisis nous-mêmes le fournisseur et vous garantissons son honorabilité et son professionnalisme.

Nous vous confirmons que nous avons négocié les meilleures conditions commerciales et techniques des marchandises objet des présentes , et que nous nous sommes assurés , en tant que professionnel , quelles sont conformes aux normes algériennes en vigueur et aux exigences techniques requises.

Nous vous confirmons que les renseignements liés à cette opération vous sont communiqués sous notre entière responsabilité et dégageons votre établissement de toutes les conséquences pouvant en découler.

رقم الحساب الجاري:
الموضوع : توطين عملية استيراد سلع

سيدي,

الرجاء فتح باسمنا و طبقا للتنظيم الساري المفعول، ملف توطين استيراد السلع المبينة أدناه

تعيين السلع:
التعريف لجمركي:
الآتية من:
منشأ البضاعة:
اجل الارسال:
المبلغ بالعملة الصعبة:.
ما يعادله بالدينار – سعر الصرف:
بنود incoterm (....FOB - CFR - CPT)
الفاتورة التجارية رقم: المؤرخة في:
الفاتورة الشكلية رقم: المؤرخة في:

نصرح بشرفنا أن عملية استيراد السلع المذكورة أعلاه موضوع هذا الطلب تمت في إطار الاحترام الصارم للتشريع و التنظيم في هذا المجال لاسيما تلك المتعلقة بحماية الملكية الصناعية و التجارية و ان الشركة ليست محا منع او وقف الاستيراد

نلتزم بإتمام مع مصرفكم كافة العمليات و الإجراءات البنكية المذكورة في مجال تنظيم التجارة الخارجية و مراقبة الصرف الخاصة بهذا الملف

نرخصكم باقتطاع من حسابنا الجاري المذكور أعلاه كافة العمولات و الرسوم المتعلقة بهذا الملف

نشهد اننا قمنا بانفسنا باختيار المورد و نضمن لكم انه جدير بالاحترام و كذا احترافيته

نؤكد لكم اننا تفاوضنا و تحصلنا على احسن الشروط التجارية و التقنية للبضائع موضوع طلبنا هذا و اننا تاكدنا و تيقنا بصفتنا محترفين مختصين بانها مطابقة للمعايير الجزائرية و للمقتضيات التقنية المطلوبة

المعلومات الخاصة بهذه العملية قدمت لكم تحت مسؤوليتنا الكاملة و نعفي مصرفكم من كل التبعات التي يمكن أن تنجر عن ذلك

توقيع مرخص

بتاريخ:

Hai Bouteldja Houidéf, Villa N°1 Rocade Sud Ben Aknoun -Alger
Société par action au capital de 15.000.000.000 DA
IF: 099 116 010 000 160 / R.C: N° 0014294 B 00

حي بوتلجة هويدف فيلا رقم 1 روكاد الجنوبي بن عكنون - الجزائر
مؤسسة بالأسهم ذات رأس مال قدره 15.000.000.000 دج
التعريف الجبائي : 099 116 010 000 160رقم السجل التجاري: 0014294 ب 00

Tel : +213 (0)23 38 12 73/70/68/ Fax : +213 (0)23 38 12 77 Télex : 67928 / 67931
Web : albaraka-bank.com Mail : dg@albaraka-bank.com / info@albaraka-bank.com SWIFT : BRKADZ AL

ملخص:

إن ظهور قانون النقد و القرض سنة 1990 ، جعل الجزائر تعرف تطورا اقتصاديا ملاحظا، مكنها من الاندماج إلى حد معين في الاقتصاد العالمي.

فبدأت البنوك الوطنية بإحتلال مكانة بهذا التطور على غرار البنوك الأجنبية التي بدأت في التطور خطوة بخطوة لتساهم في تطور القطاع المصرفي الجزائري، و إثراء الاقتصاد الوطني .

فمن خلال هذا التطور يجب التطرق إلى الجهاز المصرفي، لأنه يمثل الجهاز العصبي للإقتصاد الوطني.

و في هذا الصدد وجب علينا التركيز على دور البنوك الأجنبية وأثرها على النظام المصرفي الجزائري، وعصرنته من خلال الخدمات التي تقدمها وكيفية تسييرها للموارد البشرية، ما يحفز الموظف إلى الإبداع لإتمام ساعات العمل هذا ما كان له أثر واضح وفعال في تنشيط السوق النقدي الجزائري.

الكلمات المفتاحية :

قانون النقد والقرض، البنوك الأجنبية، عصرنة النظام المصرفي الجزائري.

Résumé:

Après la loi de la monnaie et du crédit en 1990, l'Algérie a connu des succès de la croissance économique et de l'intégration dans l'économie de la région.

Contribuant à ces résultats, il faut parler du rôle du secteur bancaire et financier-le système nerveux de l'économie.

Tandis que les banques nationales continuent à maintenir une position clef dans l'économie, les institutions financières étrangères (IFE), renforcent pas à pas leur position dans le développement du marché financier et apportent leurs considérables contributions à la croissance économique.

Dans le cadre de cette allocution, on désire aborder certains sujets liés à la présence des banques étrangères en Algérie, Une bonne connaissance de leurs rôles et de leur position dans le système financier et monétaire d'Algérie et une évaluation exacte de leurs impacts au développement du marché, et de la modernisation du système bancaire algérien.

Les mots clé : La modernisation du système bancaire algérien, la loi de la monnaie et du crédit, les banques étrangères.